



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



انتهاء حقبة

القطب الواحد رسمياً

[17]

الافتتاحية

الاتفاق الثلاثي مخرج المرحلة

تتجه التطورات الأخيرة في الحرب في سورية نحو الانفراج الذي وسم المرحلة الأخيرة عموماً، وفي استمرار لهذا الانفراج الذي شهدنا الحلقة الأخيرة منه في الجنوب السوري، تستمر المحاولات المعاكسة- التي لم تتوقف- لنسف الاتفاقات، وعلى اعتبار أن إدلب هي المنطقة المرشحة في المرحلة القادمة، تبدل أطراف عديدة- كل منها بأسلوبه- محاولات متكررة لنسف اتفاق أستانا، الذي قام بناء على التفاهم الثلاثي الذي نشأ بداية هذا العام بين بوتين وأردوغان وروحاني في سوتشي، ومحاولات لنسف التفاهم الثلاثي ذاته.

إن محاولات نسف الاتفاق الثلاثي هذه تهدف بكل وضوح إلى إنهاء اتفاقيات التهدئة التي تلبي طموحات الشعب السوري، لإحداث شرخ بين الضامنين في أستانا، وبالتالي إعاقه المسار السياسي الذي نجم عن جنيف وأستانا وسوتشي، والاتجاه الذي يذهب نحو تشكيل لجنة دستورية ضمن ملفات أخرى في مسار الحل السياسي في سورية وتطبيق القرار الدولي 2254.

ما هو شكل سورية بعد القضاء على الإرهابيين وبسط سيطرة الدولة على كافة الأراضي السورية؟ إنه موضوع إشكالي بين رغبات السوريين فكيف يجب أن يكون شكل هذه السيطرة، وماهية عمليات التغيير الضرورية، هو موضوع يحاول المعيقون الابتعاد عنه وتأجيله إلى أطول أجل ممكن، لتأخير بحث الإصلاح الدستوري وما يستتبع ذلك من بحث للانتخابات وما يتلوها، على طاولة البحث السورية.

رغم التغييرات الكبيرة الناجمة عن تأثير هذا التفاهم الثلاثي-المستند إلى التوازنات الدولية الجديدة والضرورات الإقليمية- إلا أن الموقف التركي الذي لم يستكمل استدارته، ما زال خاضعاً لجملة من الضغوط التي يبدو الأبرز فيها: الرؤية التركية الخاصة «الخاطئة» في الموضوع الكردي، تلك الرؤية التي تعتبرها الحكومة التركية خطوطاً لا يمكنها تجاوزها، حيث تبني تركيا عدداً كبيراً من مواقفها ورؤيتها لموقعها الإقليمي كقوة رئيسية مؤثرة في المنطقة ابتداءً من هذا الموضوع، وتلعب أطراف عديدة إقليمية ودولية دوراً في تأجيج هذا الموقف.

إن التغيير الكبير الحاصل في الموقف التركي، بحاجة إلى تعزيز وتطوير، بهدف قطع الطريق على كل المحاولات الهادفة إلى إحداث شرخ في التعاون الناجم عن التفاهم الروسي التركي الإيراني في المنطقة، وعدم السماح لأي نوع من المحاولات بغض النظر عن يقف وراءها.

إن التفاهم الروسي التركي الإيراني هو الضامن في المرحلة الحالية للتوصل إلى استقرار وأمن في منطقة الشرق الأوسط.

يبدو أن التوتر الحاصل في العلاقات بين الأطراف الثلاثة، والناجم عن الاستفزازات، يندرج ضمن المحاولات العابثة التي لا مصير لها سوى الفشل، رغم أنها تجري بشكل متعمد ومقصود من أطراف دولية وإقليمية وعربية ومحلية.

يشكل لقاء هلسنكي المزمع عقده بين بوتين وترامب، حلقة في سلسلة مظاهرات حالة التغيير في التوازنات الدولية، مع ما يمكن أن ينجم عنه من دفع لعملية الانفراج في الحرب السورية الناجمة في هذه المرحلة عن التفاهم الثلاثي الروسي التركي الإيراني.

شؤون محلية

كيف نضع حداً
للفساد

10

ملف «سورية 2018»

تسوية الجنوب
انتصار للقوى الوطنية

08

ملف «سورية 2018»

أمريكا المتراجعة
لن تحمي «إسرائيل» طويلاً

06

شؤون عمالية



لا نحتاج تشاركينكم

03

قراءة في مشروع قانون الاستثمار



وضعت رئاسة مجلس الوزراء مشروع قانون الاستثمار الجديد على موقعها الإلكتروني الرسمي لإبداء الآراء والمقترحات حول المسودة الأولية منه، وهذا الأسلوب تتبعه الحكومة في القوانين التي تهم قوى رأس المال فقط، فهذه هي ديمقراطية رأس المال، أما القوانين التي تخص الطبقة العاملة فيتم إصدارها عادة دون أن تطرح للنقاش العام، وتفرض فرضاً على العمال.

ميلاد شوقي

بالعودة إلى قانون الاستثمار فقد جاء كالقانون السابق مع إضافة العديد من المميزات لقوى رأس المال المحلية والخارجية، وزيادة الدعم المقدم لهم إلى درجة كبيرة تصل حتى تحميل خزينة الدولة لبعض التزامات التجار وتقديم إعفاءات ضريبية تصل نسبتها إلى 75% ولمدة سبع سنوات، في حين تجيب الحكومة على مطالب العمال بزيادة أجورهم بعدم توفر الموارد الكافية، وأن عليهم العمل بوظيفتهم والتمتع بالصبر، ولكن فجأة تتوفر الموارد وتزدهر خزينة الدولة لتلبية مطالب قوى رأس المال التي لا تنتهي ولا تقف عند حد معين.

ضمانات الاستثمار

في ضمانات الاستثمار التي ستمنح للمستثمر، أكد مشروع القانون على حرية الاستثمار ومنع الاحتكار في مختلف النشاطات الاقتصادية، وهذا يدل على أن الدولة تسير في خطها للانسحاب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعدم حصر بعض المشروعات الهامة بجهاز الدولة وهذا ما سيعرض معامل القطاع العام لمنافسة غير شريفة مع القطاع الخاص، الذي سيحظى بامتيازات لن تتمتع بها المشاريع الحكومية.

عدم نفاذ القرارات والبلاغات الصادرة عن الجهات العامة، والتي تعيق عمل المشروع، وهذا يعني إخراج المشاريع الاستثمارية من نطاق المراقبة الحكومية والاستغناء عن مبدأ سيادة القانون في الأراضي السورية، وإعطاء سلطة للمستثمر فوق سلطة جهاز الدولة والقانون، إضافة إلى عدم إلغاء إجازة الاستثمار و/أو سحب تراخيص وموافقات المشروع و/أو إيقاف تخصيصه بالعقارات، إلا في حال وجود مخالفة وبعد إخطار المستثمر وإعطائه مهلة ستين يوماً لإزالة أسباب

المخالفة، ولكن هذه المادة تتناقض مع المادة السابقة والتي نصت على عدم نفاذ القرارات والبلاغات التي تصدرها الجهات العامة التي تؤثر في عمل المشروع، فمن يملك صلاحية محاسبة المستثمر في حال ارتكابه للمخالفة إذا؟

مزايا وحوافز الاستثمار

مزايا متنوعة أعطاها مشروع القانون للمستثمر من إعفاءات ضريبية نصت عليها المادة الخامسة تصل إلى 75% من الأرباح لمدة سبع سنوات حسب شروط محددة أو 50% لمدة خمس سنوات، كما يجوز لرئيس مجلس الوزراء تمديد هذه الإعفاءات لثلاث سنوات أخرى، وللمجلس بناء على اقتراح مجلس الإدارة منح حوافز خاصة «غير ضريبية» إضافة إلى ما هو وارد في المادة 5/ ومن هذه الحوافز: تحمل هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات نسبة 50% من إجمالي اشتراكات التأمينات الاجتماعية المتوجبة على المستثمر رب العمل عن العمال المسجلين لمدة خمس سنوات، أي: تحميل التزامات رب العمل للخزينة العامة، بما يشكل زيادة في أرباح المستثمر وضغطاً على الخزينة العامة التي تؤمن أموالها من الضرائب التي تجمعها من جيوب المواطنين.

تحويل المؤسسات الحكومية من مؤسسات تدخل إيجابي لصالح المواطن، إلى مؤسسات توضع في خدمة المستثمر لتسويق بضائعه حيث تلتزم الدولة بشراء نسبة لا تتجاوز 15% من منتجات المشروع والمساهمة في تسويقها من خلال المؤسسات العامة.

تقسيم أو تحمل هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات نسبة 25% على الأكثر من فواتير «تعرفة استهلاك أو بدلات بعض الخدمات العامة، وتحميل الخزينة العامة لتعرفة استهلاك المستثمر للكهرباء أو المياه مقابل رفع تعرفة الاستهلاك على المواطنين، أي:

حقوق المستثمر

يحق للمستثمر الاقتراض بالليرة السورية أو القطع الأجنبي من البنوك المحلية، ويحق له تحويل أرباحه وحصيلته التصرف برأس المال من المشروع إلى الخارج، وهذا يؤكد أن المشاريع الاستثمارية لن تجلب رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل كما يتحفظ البعض، بل ستكون وجهتها من الداخل نحو الخارج، وهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي وبالتالي انخفاض في القيمة الشرائية لليرة السورية وتراجع مستوى معيشة المواطن، وخاصة أن أرباح المشروع لن تشكل قيمة مضافة للاقتصاد بل سيتم تحويلها للخارج.

بالمرور على هذه البنود الرئيسية من مشروع القانون يمكن القول: إن هذا المشروع لا يحقق أدنى الشروط الدستورية لإصداره وأنه سيكون بمثابة الكارثة على السوريين في حال إقراره كما كانت القوانين السابقة التي مهدت له من حيث تضحيتها بسيادة القانون واستنزافه لجيوب السوريين، ويؤدي إلى ضغط على القطع الأجنبي لدى البنوك مما سيدهور المستوى المعيشي للسوريين المتدهور أصلاً بفعل السياسات الليبرالية الاقتصادية للحكومات السورية المتعاقبة.

بصراحة

محمد عادل اللحام



مكافحة الفساد بتحسين الأخلاق؟

يقول أحد أركان الحكومة في ندوة: «تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد» إن حركة الفساد أصبحت مستشرية في مجتمعنا، والندوة المعقودة لهذا الشأن خلصت في توصياتها واستنتاجاتها بأن مكافحة الفساد تبدأ من الفرد مروراً بالأسرة ثم بالمؤسسات التعليمية، ولم يحدد المشاركون في هذه الندوة كم من الزمن الضروري من أجل تنظيف المجتمع من الفساد، لأن الزمن باعتقادنا عامل مهم، هل هو يحتاج إلى عقد أو عقدين من الزمن ونصل بعدها إلى مجتمع نظيف تماماً؟ أيضاً، الحكومة تصدر بلاغاً بخصوص الموظفين «المفيشين» أي: الذين لا يعملون ويحصلون على أجور بمعية المسؤولين عن عملهم أو بدعم من الجهات التي يحظون عندها بوقع خاص يجعلهم محميين من المساءلة أو المحاسبة عن تفيشهم.

الحكومة تذهب «بمكافحتها» للفساد بهذه الطريقة إلى شكل القضية بينما مضمون المكافحة ينطلق من إرادة وقرار سياسي يعتبر فيه مكافحة الفساد هي قضية وطنية، مثلها مثل مقاومة الإرهاب والعدوان الخارجي، فلن هذه القضية أدواتها، وأدواتها الأساسية الشعب الفقير المنهوب والمفقر بسبب الفساد الكبير الذي أكل الأخضر واليابس ولم يترك إلا بعض الفتات، والشعب العنيد له مصلحة حقيقية في مواجهة الفساد الذي ينهشه كما هي مصلحة في الدفاع عن وطنه، وحتى يتمكن من المواجهة مع كلا العدوين يحتاج إلى الكثير من الأمور، في مقدمتها: قدرته في التعبير عن مصالحه وحقوقه والدفاع عنها بكل الأشكال التي ضمنها له الدستور، القضية إذا ليست أخلاقية بمعنى شكل التربية للأجيال فقط، هي قضية سياسية بامتياز، تحدها السياسات بمجملها ومنها: السياسات الاقتصادية، هل هي إلى جانب الفقراء ومصلحتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ أم هي إلى جانب قوى رأس المال وقوى الفساد الظاهرين علاناً والمتوارين منهم.

بالعودة إلى موضوع الموظفين «المفيشين» الذي طرحته الحكومة مؤخراً فهو موضوع قائم منذ أمد بعيد وليس مستجداً، وهو يعكس جانباً من الفساد الإداري الذي يحتمل الإنتاج تكاليف باهضة، ليس هذا فحسب، بل يمنع الراغبين والمحتاجين من حق العمل الذين هم بحاجة لحساب المدعومين وهذا تؤكده المسابقات التي تجريها الوزارات لتعيين موظفين تكون بمعظمها للمحظيين والمدعومين وليس لطالبي العمل الحقيقيين.

الأمور تبدأ من السياسات المعمول بها، وتنتهي عندها، ليس كذلك يا سادة!؟

المشاريع الاستثمارية لن تجلب رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل كما يتحفظ البعض بل ستكون وجهتها من الداخل نحو الخارج

لا نحتاج تشاركيتم



منه، سواء على مستوى دفع العملية الإنتاجية، أو بما يؤمن جزءاً من حقوق العاملين، ولعل هذه التجربة تعتبر واحدة من تجارب كثيرة يمكن تطبيقها للنهوض بالاقتصاد السوري، ولا تتقصد الكفاءات للخروج بتجارب مماثلة، كما لا ينقص عمالنا إيمانهم العميق بضرورة التمسك بالقطاع العام الذي سمح للدولة بالصمود طوال سنوات الحرب، مع التأكيد بأن كل ما يمكن أن يطبق على هذا المستوى من تجارب لا يمكن أن يكون بديلاً عن حق العاملين بأجر عادل يؤمن متطلبات العيش الكريم.

التشاركية وغيرها من مقدمات الخصخصة، سواء عبر زيادة الأجور، أو من خلال زيادة حصة العامل في متمات الأجر المرتبطة بالإنتاج، فلماذا تتمسك الحكومة بالتشاركية وتذكرنا في كل لقاء أو كلمة أنها السبيل إلى إنقاذ الاقتصاد السوري والنهوض به؟

باختصار

مما لا شك فيه، أن أسلوب التحفيز وربطه بالإنتاج هو أسلوب قديم، ولعل التجربة أعلاه تثبت قابلية هذا الأسلوب على التجدد بما يحقق الغاية

أسلوب مدروس مسبقاً من قبل لجان مختصة، وجرى تطبيق ذلك في «الساحل للغزل» و«الشركة العامة للخياطة القطنية في اللاذقية» و«الشركة العربية المتحدة للصناعة الدبس» عبر اقتراح مكافأة للعمال المتفوقين حسب نسب تنفيذ إنتاجهم، حيث تم تقسيم العمال إلى أربع شرائح، حسب نسب التنفيذ ومقدار المكافأة المقترحة، وتضمنت الشريحة الأولى من تبلغ نسبة تنفيذه ما يعادل أو يزيد عن 91% من الإنتاج المخطط، ويحصل على المكافأة الأعلى، في حين تبلغ نسبة تنفيذ الشريحة الثانية من الإنتاج المخطط ما يعادل أو يزيد عن 81%، أما الشريحة الثالثة فتبلغ 71% والرابعة 60%. وتمنح المكافآت التشجيعية وفق هذه الشرائح على أن يطبق عبء العمل المقترح على العامل الملتزم بالدوام خلال شهر كامل وتسمح له بالحصول على الإجازات المحددة له شهرياً.

لا حاجة للتشاركية

هذه التجربة ساهمت في رفع حصة العمال في أرباح شركاتهم وجعلتهم أوثق صلة بالآثار ومعاملهم التي لم يتخلوا عنها في أحلك الظروف، وزادت دخولهم، كما أنها ضاعفت من إنتاجية الشركات وساعدتها على تجاوز جانب من تداييع الأزمات.. كل ذلك يجعلها في واقع الأمر مقدمة في حال تم تعميمها وتطوير العمل فيها، مع ضرورة مواكبتها بزيادة الأجور نفسها، باعتبارها حقاً أولاً، وكونها المحفز الأكثر تأثيراً وفعلاً على مستوى العمل والإنتاجية.

والسؤال هنا: ما دام ثمة طرائق لتحسين واقع الصناعة السورية دون الحاجة إلى الوقوع بين برائن

■ غزله الماغوط

والواقع أن تحقيق هذه الغاية هو مطلب عمالي قبل كل شيء، ويعد جزءاً من حل لإعادة دوران عجلة الإنتاج وتحسين الدخل والوضع المعيشي تبعاً، لكن الطبقة العاملة السورية تعي تماماً: أن القول شيء والفعل شيء آخر، وأن الحكومة ما تزال مصرة على التمسك بنهج اقتصادي يحابي أصحاب الأموال على حساب العمال، فواقع الحال يقول: أن المشكلة الأساس هي بالأجر المجدد من قبل الحكومة، وليس بمتمماته تحت مسميات التحويلات والحوافز والأرباح كحقوق.

تجربة مبدئية

إحدى التجارب التي تم العمل بها على مستوى الجانب المتمم للأجر كأحد الحقوق المحصلة من العاملين لقاء جهدهم وعملهم، جاءت لتثبت: أن مثل هذا التوجه ممكن وأن إعادة الحياة إلى الشركات المتعثرة والمتوقفة أمر لا يمر قطعاً من دروب الخصخصة والتشاركية وإعادة الهيكلة.. وغيرها من المصطلحات التي تقع جميعاً ضمن إطار التخلي عن قطاع الدولة وخصصته بالتدريج.

التجربة تعود إلى المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، إذ قامت بمبادرة تهدف من خلالها إلى ربط الإنتاج بمتممات الأجر «الحوافز الإنتاجية» بهدف زيادة إنتاجية العامل وتحفيزه وتحسين وضعه المعيشي عبر منح الشركات التابعة لها مكافأة مالية حسب إنتاجيتها وفق نظام الشرائح.

في التفاصيل

لقد تم العمل بهذا النظام من خلال

يدور الحديث في أروقة الحكومة وأمام وسائل الإعلام على نحو مستمر حول مسألة تحويل الشركات من خاسرة إلى رابحة، وتؤكد وزارة الصناعة على الدوام أن أولوياتها تتمثل «برفع قيمة الشركات والمؤسسات العامة الصناعية ومساهمتها بالنتائج المحلي، مع الحفاظ والتمسك بعمال هذه الشركات وتحسين وضعهم المالي، ليس فقط عبر الأجور وإنما من خلال اعتماد منظومة خاصة للحوافز والأرباح أيضاً».

الطبقة العاملة



الكويت - احتجاج تصاعدي

أعلنت نقابة العاملين في الطيران المدني في الكويت عن تنفيذ اعتصام مدته 10 أيام، بسبب عدم تلبية مطالبهم. وقالت النقابة في بيان لها: إن المهلة التي حددتها النقابة لحل مشاكلها والموافقة على مطالبها انتهت يوم 9 تموز، وعليه ستبدأ اعتصامها من يوم 17 تموز لمدة 10 أيام تتدرج يوماً في التصعيد حتى الإضراب الكامل وتوقف حركة الطيران في مطار الكويت الدولي. وقالت الإدارة العامة للطيران: إنها «حريصة على إقرار حقوق الموظفين العاملين لديها لكنها لن تقبل التفاوض مع النقابة في ظل التهديد والوعيد بالإضراب والاعتصام واللجوء إلى المنظمات العمالية الخارجية.



الغابون - شركة توتال

أعلنت نقابة عمال النفط في الغابون، القيام بإضراب عن العمل سبب استمرار خمسة عشر يوماً في منشآت شركة النفط الفرنسية «توتال» وذلك بعد فشل المفاوضات مع الشركة لمطالبها، ومن بينها الزيادة في الأجور. وأفادت النقابة: أنه في نهاية حزيران الماضي، جرت مناقشات حول نقاط خلاف معينة تتعلق بالتطوير الوظيفي للعاملين، وإدخال راتب الشهر الثالث عشر ومكافآت مختلفة بحالة التصرف في أصول الشركة التابعة لمجموعة «توتال». يذكر، أن المجموعة الفرنسية كانت قد أعلنت العام الماضي 2017 عن تخفيض أنشطتها في الغابون مع بيع أنشطة لنحو 350 مليون دولار لشركة «بيرينكو» الفرنسية البريطانية.



إيطاليا - عمال شركة فيات

أعلن عمال شركة فيات للسيارات دخولهم في إضراب بسبب انتقال كريستيانو رونالدو إلى يوفنتوس الإيطالي والذي تقوم الشركة برعايته. وقال عمال فيات في بيانهم: أمام عدم المساواة لا يمكن إلا الإضراب فمن غير المقبول أن يتم في نفس الوقت الذي تطلب فيه الشركة من العمال أن يقدموا تضحيات اقتصادية، أن تقوم بصرف الملايين لشراء لاعب كرة قدم. وأصدرت نقابة العمال الإيطالية بياناً، جاء فيه «هل هذا عدل؟ هل من الطبيعي أن يتقاضى شخص واحد الملايين فيما تعاني آلاف الأسر من نفاد المال قبل نهاية الشهر؟!». ومن المقرر أن تبدأ فترة الإضراب مساء يوم 15 تموز وتستمر حتى صباح اليوم التالي.



بلجيكا - عمال الطيران

أعلنت نقابة سي إن إي البلجيكية يوم 5 تموز والتي تعد واحدة من أكبر النقابات العمالية في بلجيكا، أن العاملين في شركة «رايان إير» منخفضة التكاليف سوف يضرّبون عن العمل يومي 25 و 26 تموز الجاري، في عدة دول تعمل الشركة على خطوطها «بلجيكا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا». ويطالب العاملون بالشركة بتحسين الأجور وظروف العمل. وكانت النقابات العمالية قد اجتمعت يوم 5 تموز، في بروكسل عقب انتهاء المهلة التي حددوها، وهي نهاية شهر حزيران الماضي من أجل قبول الشركة بالقواعد المحلية، مثلما تفعل شركات الطيران الأخرى، بحسب ما قالته نقابة سي إن إي.

في دير الزور بلا رواتب



منذ سيطرت المجموعات المسلحة في منتصف عام 2012 على أغلب أحياء مدينتي دير الزور وريفها باستثناء أحياء الجورة والقصور غرب المدينة وهرايش شرقها التي فرض عليها الحصار انقطعت السبل بالعمال في دوائر الدولة والمعامل سواء في الريف أو المدينة، وبالتالي لم يستطيعوا الالتحاق بأماكن عملهم..

من ذلك، حيث يحق لمن اتخذ بحقهم قرار أممي، وتجاوزت خدمته عشرون عاماً، الحصول على حقوقه التقاعدية، ومديرية التربية تعيق ذلك، بل أيضاً حتى العاملون في وزارة التربية يشكون من تأخر تربية دير الزور من الرد على الطلبات التي رفعت عن طريق الوزارة، والإهمال والفوضى فيها، ورغم الشكاوى العديدة لوزارة التربية لكن لا حياة لمن تتأدى!

موظفو التأمينات بلا رواتب

مديرية التأمينات الاجتماعية في دير الزور، تقع في حي العريضي في شارع نهر الفرات، الذي كان تحت سيطرة المسلحين، الذين قاموا بإتلاف وحرقت غالبية أضرار العاملين في التأمينات والخاصة بالمتقاعدين. ويبلغ عدد موظفي التأمينات 65 عاملاً، انقطعوا عن الدوام بسبب الهيمنة والحصار، وبعضهم صدر بحقهم كتاب بحكم المستقيل وبعد فتح الطريق في الشهر التاسع 2017 الأغلبية وضعوا أنفسهم تحت تصرف فرع التأمينات في الشهر 10 وهم حوالي 55 عاملاً، وإلى الآن لم يستلموا رواتبهم رغم دوامهم اليومي، وبعضهم استلم رئيس قسم وله توقيع معتمد على الأوراق الرسمية، وبنسبة عالية من العاملين في الدوائر الأخرى عادوا واستلموا رواتبهم كلها إلا عمال التأمينات، والسبب عدم توقيع

بعد أن تم دحر هذه المجموعات المسلحة، في الريفين الشرقي والغربي، وفك الحصار عن مدينة دير الزور، بدأ العاملون في الالتحاق بأماكن عملهم، وما تزال العراقل توضع أمامهم، سواء من التحقوا والذين لئلا لم تصرف رواتبهم، أو من دخلوا سن التقاعد القانوني، أو من توفوا خلال هذه الفترة، ناهيك عن العراقل الأخرى.

فوضى في مديرية التربية

تعتبر مديرية التربية من أكبر القطاعات في محافظة دير الزور بعدد العاملين فيها، ويعاني العاملون الذين أجبرتهم ظروف هيمنة المسلحين والحصار على الانقطاع عن عملهم من الفوضى الكبيرة، ومزاجية الموظفين، وعرقلتهم لعودة العاملين والمعلمين والمدرسين، وحتى مخالفتهم للقوانين والأنظمة، فنسبة عالية دخلوا سن التقاعد القانوني، ولم يصدر بحقهم أي قرار بحصولهم على حقوقهم التقاعدية، وفق القوانين والأنظمة والقرارات التي صدرت سواء من رئاسة مجلس الوزراء أو من وزير التربية، أو محافظ دير الزور الأسبق الذي وجه بعدم اتخاذ أي قرار بحق المنقطع، وتعتبر فترة الانقطاع إجازة بلا أجر، لكن ذاتية التربية وقانونيتها في دير الزور، يمتنعون عن تسيير معاملات التقاعد، بل أكثر

من أول السطر

■ نبيل عكام

منظمة العمل الدولية 8

صدرت الاتفاقية رقم 52/ الخاصة بشأن الإجازات المدفوعة الأجر ودخلت حيز التنفيذ في عام 1939 وقد صادقت عليها سورية في عام 1960 حيث شملت هذه الاتفاقية جميع العمال سواء في القطاع الخاص أو القطاع الدولة وقد أكدت المادة 2/ من هذه الاتفاقية حق كل عامل - أمضى سنة كاملة لدى أي صاحب عمل - في إجازة سنوية بأجر. وقد أقر هذا الحق قانون العمل رقم 17/ في المادة 155 منه بمنح العامل إجازة لا تقل عن 14/ يوماً لمن كانت خدمته بين 1 - 5 سنوات. وتزداد مدة الإجازة حتى تصل إلى 30/ يوماً لمن تجاوزت خدمته 10/ سنوات أو تجاوز عمره 50/ سنة كما منح القانون 17/ في المادة 156 منه سبعة أيام إضافية للعمال الذين يعملون في الأعمال الشاقة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو بالأماكن النائية. أما قانون العمل رقم 50/ فقد منح العامل 15/ يوماً لمن تقل خدمته عن 5/ سنوات وتزداد لتصبح 30/ يوماً لمن تجاوزت خدماته 20/ سنة أو أتم الـ 50/ سنة من عمره

ولكن أغلب العمال في القطاع الخاص محرومون من هذا الحق وكذلك هم خارج مظلة التأمينات الاجتماعية، بسبب غياب مفتشي العمل وعدم قدرتهم الوصول إلى العديد من المنشآت وبالأخص القطاع غير المنظم، إضافة إلى ضعف دور التنظيم النقابي في القطاع الخاص عموماً.

وفيما يتعلق بعمل الأطفال فقد أعدت اتفاقيات العمل الدولية على الحد من عمل الأطفال واتخاذ التدابير الضرورية للتخلص من هذه الظاهرة فالاتفاقية العمل الدولية رقم 136/ لعام 1976 أكدت أنه على الدولة وضع حد أدنى لسن الاستخدام، ومنع من لم يبلغ هذا السن من العمل واعتبرت المادة 2/ من هذه الاتفاقية أنه لا يجوز أن يكون الحد الأدنى قبل إنهاء التعليم الإلزامي وألا يقل عن 15/ سنة أما اتفاقية العمل الدولية رقم 182/ الصادرة عام 1999 فقد اعتبرت الطفل في مفهومها جميع الأشخاص الذين هم دون سن الـ 18/ سنة، وعلى الدولة أن تضع البرامج والخطط الضرورية للقضاء على عمل الأطفال. أما قانون العمل رقم 17/ لعام 2010 فقد منع تشغيل الأحداث في المادة 113 منه قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي أو إتمام 15/ سنة. ورغم ذلك تقدر نسبة عمالة الأطفال في سورية بـ 18%

الوزيرة على ذلك. من جهة أخرى يعاني المتقاعدون، أو الورثة، من عرقلة رواتبهم كل عام ومطالبتهم بقرارات تخصيص رواتبهم التقاعدية، وهذه القرارات أتلقت وحرقت، بيد المسلحين، ومن المفترض أن تكون مديرية التأمينات في دير الزور قد أرسلت نسخاً منها إلى محافظة دير الزور، وإلى السجل العام للعاملين في الدولة، والمديرية العامة للتأمين، وكذلك المديرية العامة للتأمين والمعاشات، لكن ذلك لم يحدث، فأغلب النسخ الموجودة في السجل العام للموظفين تعود لعام 2002 وما قبله، لأن الدوائر متقاعدسة في إرسال النسخ المطلوبة قبل الأمانة فكيف أثناءها؟ وهذا ما يدخل المتقاعدين وورثتهم في دوامة، كل عام، وما زالوا يقبضون حقوقهم التقاعدية بموجب قرار لجنة مؤقتة.

اشتكى بعض العاملين في التأمينات الاجتماعية في دير الزور لقاسيون، يطالبون بصرف حقوقهم ورواتبهم، فكيف لهم أن يعيشوا هم وأسرهم، وخاصة في ظروف الغلاء المستعرة، نيرانه كل يوم، وأن الراتب ذاته، لا يكفي من جمل المصروفات سوى أذنه. وقاسيون تتوجه لرئاسة مجلس الوزراء، وللوزارات المعنية بتسهيل عودة العاملين في الدولة لعملهم، وتصفية حقوق المتقاعدين، فهو حق يكفله لهم الدستور والقانون.

العمالون في وزارة التربية يشكون من تأخر تربية دير الزور من الرد على الطلبات التي رفعت عن طريق الوزارة والإهمال والفوضى فيها

اللاجئون: من يقتل القتل ويمشي في جنازته؟



المباشر خلال العقود السابقة؟ أليس النهب الرأسمالي غير المباشر خلال العقدين الأخيرين عبر فرض سياسات اقتصادية اجتماعية للنهب والفساد وإفقارية بالتعاون بين المراكز الإمبريالية والأنظمة الرجعية والدكتاتورية المدعومة منها؟ أليست الحروب المباشرة التي شنتها هذه المراكز، كما في أفغانستان والعراق والصومال، والحروب البيئية والأهلية التي جرى تفجيرها على أساس قومي وديني وقبلي، والتي راح ضحيتها ملايين البشر، كما حدث في العراق ورواندا وسورية وغيرها من البلدان في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية؟

أليست هذه المراكز الإمبريالية هي التي تدعم العدو الصهيوني رأس حربتها في المنطقة، والذي هجر ملايين الفلسطينيين في كل أنحاء العالم، والذي يمنع عودتهم، بل ويهدد بتفسير من بقي من الفلسطينيين داخل أراضيهم الداخلية؟

أليس الحصار الاقتصادي والعقوبات التي تفرضها هذه المراكز الإمبريالية على العديد من الدول، هو من أسباب الهجرة واللجوء؟ أليست قضية اللاجئين هي الشماعة التي تعلق عليها هذه المراكز أزماتها وسياساتها الاقتصادية الاجتماعية ونهبها أمام شعوبها، والتي ساعدت على بروز القوى القومية اليمينية المتطرفة بخطابها الشعبي، والذي يحمل اللاجئين المسؤولية، للهروب من أزماتها وحرف الصراع عن جوهره الطبقي؟ لا شك أن حل قضية اللاجئين عموماً لن يكون بهذه الممارسات العنصرية والخطابات الشعبوية، بل ستفاقمها أكثر، وأن الحل يتم عبر الحلول السياسية السلمية، وإتاحة الفرصة للشعوب بتقرير مصيرها، وتبني سياسات اقتصادية اجتماعية مستقلة تنهي التبادل اللامتكافئ، وتنتهي الاستغلال المباشر أو غير المباشر، وذلك بمشاركة قوى السلم والحرية، وبالتعاون بين شعوب العالم كل. وهذا مرهون بتقدم قطب الشعوب التي نزلت إلى الشارع، ولن تعود إلا بنيل حقوقها، وليس بقتل القتل والسير في جنازته، وذرف دموع التماسيح باسم الإنسانية وحقوق الإنسان.

اللاجئين السوريين، بل كانت تقوم بتسجيل أي سوري، بأنه لاجئ، وتقدم القوائم للأمم المتحدة للحصول على مساعدات ومنح مالية، بحجة إيواء اللاجئين وتقديم الخدمات لهم بينما هم محاصرون في مخيمات تفتقد لأبسط الحاجات الإنسانية، وتبالغ في عددهم بأنه قد وصل إلى 2,7 مليون لاجئ..

من يقتل القتل ويمشي في جنازته

باتت قضية اللاجئين من آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية قضية أساسية على المستوى العالمي، وتحاول المراكز الإمبريالية التنصل والهروب من مسؤوليتها، عبر سياسات وممارسات عنصرية، جدار الفصل الذي تبنيه الولايات المتحدة بينها وبين المكسيك، وما اتخذته من قرارات وقوانين تفصل فيها حتى بين أفراد العائلة الواحدة من اللاجئين، وكذلك ما تقدمه هذه المراكز من خطابات شعبية أمام شعوبها: بأن سبب مأساتها هم اللاجئين... بينما تتآمر في جهة ثانية مع الأنظمة الدكتاتورية والتابعة على حقوق شعوب أخرى، كما يحدث مع حق العودة للشعب الفلسطيني إلى أراضيهم المغتصبة من العدو الصهيوني.

وقد عقد الاتحاد الأوروبي مؤخراً اجتماعاً تركز حول قضية اللاجئين، وتناقضت مواقف الدول منها، فبينما اعتبرت إيطاليا، أن اللجوء إلى أراضيها عبر المتوسط، هو لجوء لأوروبا كلها، وبالتالي على الاتحاد الأوروبي تحمل المسؤولية، كما رفضت دول أوروبا الشرقية مرور أو استقبال اللاجئين في أراضيها، وحاولت فرنسا وألمانيا التي استقبلت حوالي 800 ألف لاجئ معظمهم من السوريين وغالبيتهم من الكوادر العلمية والفنية والجيل الشاب، لتجديد شيخوختها، والحصول على يد عاملة شبه مهيئة، إذا لم نقل مهياً لإنعاش اقتصادها.. الفرض على دول الجنوب الأوروبي استقبال اللاجئين وخاصة إسبانيا والبرتغال.. وفي هذا السياق نتساءل:

من كان السبب الأساس سابقاً وحالياً في ازدياد أعداد اللاجئين، وخاصة في العقدين الأخيرين؟ أليس النهب الرأسمالي

اعتادت المراكز الرأسمالية الإمبريالية الغربية خلال أزماتها العامة والدورية، أن تحاول الخروج منها على حساب شعوبها وشعوب العالم ككل، وخاصة الحروب التي هي الرئة الحديدية التي تتنفس منها، وما ينجم عن هذه الحروب من إبادة الملايين من البشر، وتدمير وخراب، وتهجير ولجوء وغيرها، وفق مالوتسكية متعمدة، بدل أن تعيد توزيع الثروة بشكل متناسب بين العمل ورأس المال، وهذا ما تجلى خلال القرن الماضي في حربين عالميتين، عدا الحروب البيئية الأخرى.

زهير مشمان

في بداية القرن الحالي، والأزمة الرأسمالية الحالية والتي انفجرت عام 2008، تتفاقم حدة التناقضات بين هذه المراكز الإمبريالية وفي داخلها، وفق التناقض الأساس بين العمل ورأس المال، بسبب النهب الرأسمالي للشعوب بشكل مباشر سابقاً، عبر الاستعمار ونهب الثروات والعقول ودعم الأنظمة التابعة والدكتاتورية وحمايتها، أو بشكل غير مباشر عبر السياسات الاقتصادية والمالية التي يفرضها الصندوق والبنك الدوليين، من رفع الدعم وسياسات التقشف وخفض الإنفاق وتحرير الاقتصاد والعملات، وإنهاء دور الدولة والخصخصة والشراكة وغيرها تحت مسيات خادعة، مما رفع نسب التضخم والديون والفقر والبطالة وعمق النهب والفساد، وأدى ذلك إلى انفجار الأزمة عالمياً بأشكال متعددة وخاصة العنيفة في بلدان الأطراف التابعة، وبرزت القوى اليمينية القومية والدينية المتطرفة.

أزمة اللاجئين

إذا كانت المراكز الإمبريالية الغربية سابقاً تهرب من أزماتها عبر الحروب العالمية، فقد أصبح ذلك صعباً أو شبه مستحيل، خلال الأزمة الحالية بسبب وجود قوى الردع النووي، فإن الحروب في مناطق محددة أو الحروب البيئية والأهلية هي البوابة الحالية للهروب من الأزمة، بالإضافة إلى فرض السياسات الاقتصادية التدميرية، لاستمرار نهبها، وعدم إعادة اقتسام الثروة بين ناهيين ومنهوبين.. ويضاف إلى ذلك الأمراض وغيرها وفق المالوتسكية الجديدة ونظرية المليار الذهبي، التي تهدف إلى تدمير دول وإبادة شعوب، بشكل مباشر، كما حدث في يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق والصومال، أو غير مباشر عبر الحصار وفرض العقوبات

وإثارة الحروب الدينية والقومية كما حدث في سورية مؤخراً. وإذا كان النهب سابقاً جزئياً وبالمفرق، فإنه أصبح حالياً بالجملة، وعلى سبيل المثال: كان النهب للعقول يتم بالمفرق، فإنه الآن يتم بالجملة، كما حدث في مأساة السوريين من استثمار قضية اللاجئين، باسم الإنسانية وحقوق الإنسان الوهمية.

الاستثمار في اللاجئين

تعتبر قضية اللاجئين السوريين، وخاصة في دول الجوار تركيا ولبنان والأردن، مصدراً للاستثمار والابتزاز العنفي..

تركيا

فيما تدعي تركيا الإنسانية، وأنها استقبلت حوالي 3 ملايين و200 ألف لاجئ سوري بترحاب قسم منهم يقيم في المدن، وقسم في مخيمات أنشئت خصيصاً لهم، وأنها تصرف عليهم من أموالها، بينما هي تبتز دول العالم والاتحاد الأوروبي، فقد حصلت خلال العام الحالي على 3 مليارات دولار، ومؤخراً حصلت على ثلاث أخرى مثلها، ناهيك عن استغلال اللاجئين السوريين في سوق العمل، والمتاجرة بالبشر والرقيق الأبيض بالدعارة، وبالاعضاء الذي تقوم به العصابات المنظمة.

لبنان

يوجد في لبنان حوالي مليوني لاجئ سوري، كذلك القسم الأكبر محاصرون في مخيمات تفتقد لأبسط الخدمات الإنسانية ناهيك عن المعاملة السيئة التي يتلقونها، والاستغلال البشع لهم في سوق العمل واغتصاب حقوقهم.

الأردن

تقوم الأردن أيضاً بالاستثمار والابتزاز باسم

تعتبر قضية

اللاجئين السوريين وخاصة في دول الجوار تركيا ولبنان والأردن مصدراً للاستثمار والابتزاز العنفي

عرفات: أمريكا المتراجعة لن



أجرت إذاعة «ميلودي إف إم» حواراً مع أمين حزب الإرادة الشعبية، والقيادي في جبهة التغيير والتحرير، علاء عرفات، بتاريخ 2018/7/8، تناول آخر المستجدات السياسية المتعلقة بالحل السياسي للأزمة السورية. فيما يلي، تعرض «قاسيون» جزءاً من هذا الحوار. الذي شمل عناوين ومحاوَر عديدة:

على الأرجح في جبهة دير الزور، وفي المنطقة الشرقية وجزء من البادية، حيث ما تزال هناك بقايا لداعش. ولكن فيما يتعلق بمناطق وجود الأمريكان الأخرى أي: الجزيرة السورية وبقية المناطق، أعتقد أن الأمريكيين وغيرهم سيخرجون وفق اتفاقات، ذات طابع دولي. حيث يجب ربط الأحداث ببعضها.

قبل أسابيع قليلة في قمة ترامب، في كوريا الشمالية، هذه القمة التي شارك بإنجاحها بالدرجة الأولى الروس، والصينيون بالدرجة الثانية. أي: جرى اتفاق دولي أمريكي روسي صيني كوري حول الملف في كوريا. لإزالة السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، ليس فقط سلاح كوريا الشمالية بل أيضاً السلاح الأمريكي الموجود في كوريا الجنوبية، بالإضافة إلى انسحاب القوات الأمريكية من شبه الجزيرة الكورية، ووقف المناورات العسكرية وإلغاء العقوبات تجاه كوريا الشمالية والخ... هذا البرنامج لم يرَ النور بشكله الكامل بعد، والمباحثات تجري حوله، يدل على ذلك الزيارات المتكررة لوزير الخارجية الأمريكي بومبيو إلى كوريا.

حدث تنازل في الموضوع الكوري، وتم حل المسألة، التي كان حلها ضرورياً للأمريكيين. فوجود السلاح النووي الكوري يهدد الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة. وقد سهل الروس الموضوع الكوري، مقابل ثمن أرجح أنه في سورية وأوكرانيا، ضمن إطار الاتفاقات الدولية. وهو ما سيظهر في قمة ترامب- بوتن القادمة، حيث الملف الكوري والسوري سيوضعان على طاولة القمة. وربما نتكلم عن خروج أمريكي من سورية وكوريا واحدة مقابلة واحدة، بالإضافة إلى

مناسباً قدر الإمكان للكيان الصهيوني، لأنهم بعد ذلك لن يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً. أمريكا لم تعد أمريكا التي نعرفها، وقد كان لنا استنتاج سياسي نظري ليس من الآن بل من 18 عاماً، من عام 2000، حيث قلنا أن مستقبل الكيان الصهيوني أصبح موضع نقاش من حيث وجوده أو عدم وجوده. فهذا الكيان الذي جرى تأسيسه بالطريقة المعروفة عام 1948 غصباً وحمايةً من الإنجليز سابقاً ثم الأمريكيين، يرتبط بالحماية الخارجية، وهذه الحماية لم تعد موجودة، وأخذة بالتراجع. وأصبح من حقنا الطبيعي أن نتحدث أو نقول أو نتساءل: إلى متى سيستمر الكيان... إن مسألة وجوده كيان صهيوني عدواني، أصبحت موضوعة على الطاولة أمام شعوب المنطقة ودولها وأمام العالم.

الأمريكيون سيخرجون مع غيرهم
نظرية انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية، لا نتحدث بها نحن فقط، بل أصبحت موضوعاً مناقشاً بوضوح في جميع مراكز البحث حول العالم، وعلى جميع الدوريات والصحف الدولية، والجميع أصبح مقتنعاً بتراجع الولايات المتحدة الأمريكية الذي أصبح واقعاً ملموساً.

الوجود الأمريكي في الشمال السوري، وفي منطقة التنف، لا مستقبل قريب له، عندما أقول لا مستقبل فلست أقصد بالسنين بل أقصد أسابيع وأشهر، فالأمريكان لم يعد لديهم عمل هناك! بل أصبح تواجدهم عبئاً عليهم لن يستطيعوا احتمالته، وكذلك الأتراك سيخرجون، وستسير الأمور في سورية نحو خروج جميع القوات الأجنبية. قد تحدث صدامات عسكرية في المنطقة الشرقية، ولكنها ستقتصر على بقايا داعش

السابقة. بينما الحديث عن منطقة عازلة أوسع في الجنوب، وكذلك تم الحديث عنه في الشمال كله لم يعد وارداً. الخلاصة، بغض النظر عن تفاصيل الأزمة السورية السابقة والحالية، فقد أصبح الكيان الصهيوني، وبالإطار الإقليمي، يشعر بالخوف الحقيقي من المستقبل، وطموحاته بتفتيت الدول المجاورة والسيطرة عليها تنهار واحدة تلو الأخرى.

لذلك، إننا ننظر إلى اتفاق المنطقة الجنوبية ضمن هذه الأبعاد، إضافة إلى ما يدل عليه هذا الاتفاق بطريقة وسرعة سيره، على أن الميل نحو الحل السياسي عند جميع الأطراف يتعزز، والأمور لم تعد تُحل بالقتال. هناك من يريد أن يقرأ الأمور على أن المسلمين استسلموا وتنازلوا، ولكن ماذا يعكس هذا؟ إنه يعكس ميزان القوى، بأن موضوع السلاح والعمل المسلح ككل انتهى زمنه، وهذا يمتد على كل حملة السلاح.

آخر أيام حماية «إسرائيل»

يحاول الأمريكيون حماية الكيان الصهيوني، الذي بدوره يدرك هذه الحماية، ويعلم تمام العلم أنها مؤقتة، ولن يكون الأمريكيون قادرين على حمايتهم لاحقاً، لذلك فإن «الإسرائيليين» يسعون لإيجاد وضع جديد من وجهة نظرهم يسمح لهم بالاستمرار. واضعين بحساباتهم الخروج التدريجي للأمريكان من المنطقة. اليوم، الأمريكان يحاولون أن يرتبوا وضعاً

المنطقة الجنوبية ودلالاتها

تقرأ الأحداث الجارية في المنطقة الجنوبية، ليس فقط كإنجاز وصول الجيش السوري إلى الحدود، بل ينبغي أن ننتبه إلى دلالات الطرح الأمريكي والمطالب بالعودة إلى فصل القوات لعام 1974، فما الذي يعنيه ذلك؟ إذا عدنا إلى المطامح الخارجية المرتبطة بالأزمة السورية، يمكن تصنيفها كمجموعة من الأهداف. الأول: تقسيم سورية وإنهاؤها، الثاني: إلغاء دور سورية بالمعنى التاريخي. أي: إلغاؤها ككيان وطني يمنع الكيان الصهيوني من ممارسة ما يريد خلال فترة طويلة من الزمن.

وانطلاقاً من هذا فإن مطالبة العدو بالعودة إلى اتفاق عام 1974 يعني: أنه رغم كل ما جرى، وكل التدخلات والقوى التي استخدمت في هذه الأزمة، فإن سقف طموحات العدو اليوم، هو: العودة إلى ما كان عليه الوضع في عام 2011. حيث يريد «الإسرائيليين» الرجوع إلى هذه النقطة، ما يعني: أنهم غير قادرين على تجاوزها ضمن إطار موازين القوى الحالية بالمعنى الدولي والإقليمي والمحلي. والآن أصبح يسعى كي لا تكون هناك قوى إيرانية وقوات حزب الله وغيرهم قريبة من الحدود، ويحاول وضع مسافات، كل هذا يشير إلى أن الوضع التي أصبحت عليه الحدود الحالية، والتي تعتبر مناطق الفصل بين القوات السورية، وبين مناطق تمركز العدو الصهيوني، أصبحت بالنسبة له هدف يجب الرجوع إليه، إلى مناطق الفصل

يريد «الإسرائيليون» الرجوع إلى اتفاق 1974 لأنهم غير قادرين على تجاوزها ضمن إطار موازين القوى الحالية دولياً وإقليمياً ومحلياً.

تستطيع حماية «إسرائيل» طويلاً

يستطيع الأتراك أن يفرضوا ما يريدون في سورية لا بل العكس، الدور التركي سيتحول إلى دور صفري بالتدريج فيما يتعلق في سورية، ونحن أمام هذه المرحلة. ولن يتجاوز العلاقات العادية بين بلدين جارين، أي: لا نفوذ عسكرياً، أو سياسياً، بل علاقات طبيعية بين دولتين جارتين، وهذا مصلحتنا ومصلحتهم الحقّة.

البعض يتخوف من ضم عفرين إلى تركيا كما حدث في لواء إسكندرون، ولكن هذا عصر وذاك عصر، فعندما أخذ الأتراك لواء إسكندرون في عام 1939 كانت الدولة العثمانية قد خرجت حديثاً من المناطق السورية في عام 1918، عندما ابتز الأتراك الفرنسيين ليعطوهم اللواء، مقابل عدم وقفهم مع الألمان. وكان اتفاق أعطت بموجبه فرنسا الاستعمارية لتركيا هذه المساحة بالطريقة التي نعرفها.

اليوم، هذا عصر آخر مختلف تماماً، سورية كيان واضح معروف دولياً وتاريخياً، وأصبح عمرها مئة عام كما نعرفها الآن، وموضوع المطامع في هذا المعنى لم يعد ضمن إطار الدول، الآن لم يعد هناك شيء اسمه احتلال مباشر، هذه المسألة انتهت، شكل الاستعمار الحديث لا يشمل مسألة الاحتلال والضم المباشر في ضوء ميزان القوى الدولي الجديد.

الأتراك سيخرجون ولن يستطيعوا أن يضمنوا ولا متراً من سورية فهذا غير وارد في عالمنا اليوم، الحدود السورية ستبقى على حالها السابق، بل أعتقد أنه أصبح هناك احتمالات لاستعادة الجولان والاحتمالات أكبر من السابق مع تخلل الوضع الدولي. فنحن اليوم حدودنا منقوصة، ولدينا أراضٍ محتلة وهذا غير مقبول، وهناك قرارات دولية واضحة تتعلق بالجولان، والكيان الصهيوني في حالة أضعف والأمريكان يخرجون من المنطقة، لذلك احتمالات استعادة الجولان، سواء عسكرياً أم سياسياً أصبحت أكبر من السابق بكثير وأقرب.

اللجنة الدستورية

أجرت وكالة تسنيم الإيرانية حواراً مع الرفيق علاء عرفات أمين حزب الإرادة الشعبية، وتركز حول مسألة تشكيل اللجنة الدستورية، وجاء فيه:

«الإصلاح الدستوري يمكن أن يكون إصلاحاً جزئياً ويمكن أن يصل إلى دستور جديد، أما تركيبة اللجنة فأرجح أن تكون بالمثالثة تقريباً بين: النظام، والمعارضة، والمجتمع المدني. حيث كل طرف سيقدم حوالي 50 مرشحاً، بينما سيتم انتخاب 15 أو 16 منهم. قائمة المعارضة ينبغي أن تستند إلى قرار مجلس الأمن وتضم المنصات: موسكو-الرياض-القاهرة، يضاف إليها الأطراف المشاركة في مؤتمر سوتشي، وأرجح أن تشارك الفصائل المسلحة المعتدلة، الموافقة على الانخراط في الحل السياسي، والقرار 2254، ومخرجات سوتشي، ومنها الموجودون في أسنانا بالتأكيد.

تسربت قوائم مزورة لأسماء لجنة المعارضة المقترحة، وهي غير صحيحة، ومن طرفنا أرجح مشاركة مهند ديلقان، والدكتور قنري جميل. سيكون اجتماع الدول الضامنة القادم نهاية هذا الشهر مكاناً لمناقشة موضوع اللجنة، إذ كانت الخلافات كبيرة في الاجتماع الماضي، أرجح أن اللجنة لن ترى النور خلال الأسابيع القادمة، وستأخذ القصة شهرين أو ثلاثة».



واستعادة وحدة البلاد، وسيادة الدولة على هذه المناطق. وبعقادي أنها أقرب منطقة قابلة للحل السياسي لأن الجو فيها إيجابي، ولكن بعد خروج الأمريكان، حيث لن يكون هناك أي مانع للشروع بالحل.

في إدلب سيكون هناك عمل هجين، أي: عمل عسكري اتجاه قوى الإرهاب إضافة إلى نوع من تفكيك الفصائل المسلحة وإنهاء تواجدها بالمعنى السابق إضافة إلى خطوات سياسية، وكل هذا يفتح الباب أمام خروج القوات التركية، لأن اتفاق خفض التصعيد له مجموعة بنود وهذه البنود ينبغي تنفيذها والذهاب إلى عملية سياسية.

التطورات الجارية في سورية منذ أحداث حلب وحتى الآن، تقول: إن الاتجاه الذي كان يريد ذهاب سورية إلى تقسيم قد هُزم وتراجع، والآن نحن نشهد نهايات هذا الوضع، والأزمة بحد ذاتها أصبحت، دعني أقول: أقرب للحل في إطار السياسي بعد إنجاز القضايا العسكرية التي لا بد منها، التي تسيّر شيئاً فشيئاً جنباً إلى جنب مع المسائل السياسية. ولن يكون هناك تواجد خارجي لقوى عسكرية من دول أخرى، ولكن هذا سيجري بالتدريج، وبالتوازي مع السير التدريجي في الحل السياسي.

مصير الوجود التركي في سورية

عملية خروج الأتراك هي عملية مهيأة، فشكليا وجودهم غير شرعي، الأتراك في مازق غير سهل، فإذا نظرت إلى الوضع الاقتصادي التركي الآن، والتطورات المحتملة أمام تركيا هي تطورات جديدة، وهم ليسوا بموقع دخول معارك وحروب، إذ لم يعد هذا الموضوع وارداً مع تفاقم تناقضاتهم الداخلية في الاقتصاد التركي، والقضية الكردية. لن

وهذا يرتبط بسرعة التطور التاريخي في العالم، ما نراه هو هبوط الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن يجب الانتباه أنها تتراجع لكنها لن تصبح صفراً، بل ستبقى أحد اللاعبين الكبار الذين يتراوح عددهم بين 5 - 10 قوى عبر العالم، مكونين من جماعة البريكس مضافاً إليهم الغربيين.

وهذا التعدد في الأطراف والقوى بمصلحة الشعوب. ولذلك قلنا: إن سورية ستخرج من أزمتها، بناء على اللحظة التي حدثت فيها، في لحظة مفصل دولي، وتغير بالأوزان. ما يعطي الأمل بالذهاب إلى المكان المطلوب، ولو حدث ما حدث في سورية قبل سنتين أو ثلاثة سنوات لكانت المشكلة أكبر.

حول المنطقة الشمالية الشرقية وإدلب

فيما يخص المنطقة الشمالية الشرقية، وحيث تتواجد القوات الأمريكية، يجري الحديث حالياً عن إمكانيات الحوار بين الأطراف السورية، الحكومة وقوات سورية الديمقراطية، وإمكانية تسليم مناطق، مثل: الرقة كبدائية، والحديث عن تسليم النفط، وغيرها مما يتم تكراره إعلامياً، ونفيه... فإنا نعتقد بأن شيئاً من هذا لن يحدث قبل ظهور ملامح كاملة للانسحاب الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية.

وحتى لو كان الأمريكيون قد أعطوا ضوءاً أخضر لهذه القوى للتفاوض مع الحكومة، إلا أن هذا لا يمكن الركون إليه، فمجرد وجود القوات الأمريكية هو مصدر توتر في حال دخلت القوات السورية.

وفي النهاية الحل في هذه المنطقة يجب أن يكون حلاً سياسياً، بالمفاوضات وعودة بسط سلطة الدولة السورية على كافة المناطق واستعادة نشاطها، وتجميع

تسهيل الملف الأوكراني، حيث ستكون المخرجات متمثلة بالانسحاب الأمريكي من سورية.

الانكفاء الأمريكي بمصلحة الشعوب

برنامج ترامب الانتخابي يحمل شعار استعادة عظمة أمريكا، ويقول «أمريكا أولاً»، والناظر إلى هذا البرنامج للوهلة الأولى، يمكن أن يفهم الأمور بصورة عكسية، ولكن البنود التي بدأت تطبق تقول: أنه برنامج الانكفاء الأمريكي.

تكلم ترامب عن الهجرة في موضوع المكسيك، وبدأ بتطبيقه، وتكلم عن اتفاقيات اقتصادية أراد إلغاؤها وألغاهما: مثل: اتفاقية نافتا، اتفاقيات التجارة عبر الأطلسي، وعبر المحيط الهادي، وألغى العضوية الأمريكية والالتزام باتفاقية المناخ، ويخرج عملياً من اتفاقية التجارة العالمية عبر التعريفات الجمركية، والعقوبات، وكذلك يهدد بتفكيك الناتو.

فما الذي يمكن أن يكون الانكفاء والتراجع، إذا لم يكن كل هذا التراجع عن الدور القيادي للولايات المتحدة في صياغة وفرض كل هذه الاتفاقيات، التي يخرجون منها محاولين الاستفادة من هذه العملية!

رغم التوسع العسكري الأمريكي الكبير خلال العقود الماضية، فإن ما تحدث عنه ابن خلدون ينطبق على الولايات المتحدة كغيرها، إذ قال: كيانات الدول تبدأ ثم تتصاعد ثم تهبط، ونحن نشهد النقطة بين نهاية الصعود وبدء هبوط الولايات المتحدة الأمريكية. فكل الإمبراطوريات بالتاريخ تمر بهذا، وأمريكا أسرع إمبراطورية في الصعود والهبوط حيث لم تستمر هذه العملية أكثر من 100 سنة.

لن يكون هناك تواجد خارجي لقوى عسكرية في سورية وستخرجون بالتدريج وبالتوازي مع السير بالحلول السياسية

دليقان: تسوية الجنوب انتصار للقوى الوطنية



أجرت «قناة الميادين» حواراً مع مهند دليقان عضو وفد منصة موسكو، بتاريخ 2018/7/11. فيما يلي ننشر قاسيون جزءاً من الحوار الذي تناول مسألة التسوية في الجنوب، لجنة الإصلاح الدستوري، وواقع المعارضة السورية...

النظام هؤلاء أيضاً متضررون من الحوار ولا يريدون للحرب أن تنتهي.

لجنة الإصلاح الدستوري

اللجنة اسمها الإصلاح الدستوري هكذا جاء الاسم ضمن البيان الختامي لسوتشي وهذا المقصود، بمعنى أنها ليست لجنة تعديل الدستور ولا لجنة صياغة دستور جديد، وإنما لجنة إصلاح الدستور لكي تحمل الإمكانيتين، بمعنى أن هؤلاء الذين سيجتمعون في لجنة الإصلاح الدستوري سيتفقون فيما بينهم كسوريين ما الذي نحتاجه، هل نحتاج إلى تعديل الدستور أم إلى دستور جديد؟ وسيعملون بالملمس على أساس ما هي الحاجة انطلاقاً من دستور 2012 والساتير السورية الأخرى كمادة للنقاش.

ما جرى حتى الآن بما يخص اللجنة الدستورية أنه من جهة النظام قدمت لائحة، ومن جهة المعارضة ما أعرفه قدمت لائحة حتى الآن، لجنة متابعة سوتشي التي نحن جزء منها تضم حوالي خمسين اسماً وهي لائحة باتت موجودة في الإعلام، تشمل عملياً معظم القوى المعارضة السورية وإن بشكل رمزي، وهناك لائحة أيضاً قدمت مؤخراً من هيئة التفاوض السورية مكونة من خمسين اسماً، أنا عضو في هيئة التفاوض ولكن لا أعلم ما هي الأسماء الموجودة ضمن هذه اللائحة حتى اللحظة، لأن المكونات اللذين عطلا تقديم اللائحة لمدة شهرين، أي: «الائتلاف والفصائل» قاما بتقديمها في النهاية، قاموا بحوار مع المكونات على الأسماء، ثم قدموا قائمة لا نعلم ما هي.

المنتجة في سورية، هؤلاء فعلياً في مواقع المعارضة الوطنية التي لم تجد تعبيرات سياسية.

هنالك تضخيم إعلامي، لبعض الشخصيات المعارضة ويوجد بوالين تنتفخ بالإعلام مما يجعل منها شيئاً كبيراً في حين هي لا شيء مهم على أرض الواقع. نحن في حزب «الإرادة الشعبية» كنا ننتقد الغرب أي الفرنسيين والأمريكان سابقاً والآن، حتى في تلك المرحلة التي كان للنظام علاقات اقتصادية واسعة مع الغرب ويسعى إلى الدخول بالشراكة الأوروبية المتوسطية، واعتمد السياسات الاقتصادية الليبرالية، كنا ننتقد هذا الكلام بشكل جدي.

الحوار السوري_ السوري

إذا عدنا إلى لقاء تموز التشاوري الذي شاركنا فيه، وللأسف قوى معارضة أخرى وطنية لم تتشجع على المشاركة في حينه، لقد نتج عن هذا اللقاء، الذي كان لقاءً جدياً إلى حد بعيد، 18 توصية. ننظر إلى أرض الواقع فعلياً ماذا نفذ من تلك الـ18 التوصية؟ عملياً ثلاث أو أربع توصيات كحد أقصى بعد حوالي سبع سنوات من هذا اللقاء التشاوري، إذاً على أي أساس تطلب من الناس أن تكون لديها ثقة بالحوار الذي لا ضمانات جدية فيه؟ لأنه ببساطة، اليوم نتحدث عن خسارة المعارضة وعن أن وضع المعارضة سيء وبالتحديد فعلياً المعارضة غير الوطنية، أي: المعارضة التي ارتبطت بمسألة السلاح ومسألة التدخل الخارجي ونحن نسميها المعارضة المتشددة، ولكن على المقلب الأخر المتشدد والمتطرفين داخل

ما هي الكتلة الاجتماعية التي يمثلها هذا المجلس. ويوجد ضمن منصة موسكو أيضاً حزب «الإرادة الشعبية»، الذي في عام 2009، أي: قبل الأحداث جميعها، شارك عشرة آلاف سوري في الانتخابات الداخلية تحضيراً لمؤتمره، ويوجد ضمن منصة موسكو أيضاً «التيار الثالث لأجل سورية»، الذي تزعمه المرحوم الشهيد الدكتور مازن مغربية الذي أصر على الذهاب إلى جنيف رغم مرضه وهو مقعد، ورغم التحذيرات الصارمة من الأطباء بأن هذه السفرة ستقتلك، ولكنه قال: فليكن.. سأذهب لأن هذه ضرورة، وهناك تيار «سورية الأم»، وقوى التغيير السلمي». وفي منصة القاهرة أيضاً هنالك معارضة وطنية، أي: أن المعارضة الوطنية موجودة في أماكن مختلفة.

أما المعارض غير الوطني فهو الذي استدعى التدخل الخارجي، والذي رحب بالسلاح وبالتسلح وبالعمليات العسكرية وضوحاً، هو الذي يميل باتجاه الغرب.

هذا موقفنا منذ اللحظة الأولى، ولكن الفكرة الأساسية هي: أن المعارضة الوطنية بالمعنى الاقتصادي- الاجتماعي- الشعبي هي أوسع بكثير من المعارضة الوطنية بالمعنى السياسي. المعارضة الوطنية بالمعنى الاقتصادي- الاجتماعي- الشعبي تشمل قسماً كبيراً من الشعب السوري المتضرر من سياسات النظام بالمعنى الاقتصادي- الاجتماعي- الأمني المباشر، هؤلاء المنهوبون الذين يحوزون اليوم بتوزيع الثروة القائم أقل من 20% من إجمالي الثروة

تسوية الجنوب انتصار للقوى الوطنية

توحي كلمة التسوية بالتساوي بين الطرفين اللذين يعقدان التسوية، حقيقة يمكن القول أنه هنالك تسوية ما في الجنوب، ولكن على أساس توازن القوى الفعلي والحقيقي بين الروس ومعسكرهم من جهة، وبين الغرب ومعسكرهم في سورية من جهة أخرى، بمعنى أن وزن المعسكر الروسي في سورية هو الأعلى وبالتالي يمكن إجراء التسوية، ويمكن أن تكون هنالك تسوية أجريت بشكل ما مع الغربي لإنهاء مسألة درعا دون مشاكل كبرى، ولكن هذه التسوية هي على أساس ميزان قوى محدد، وبالتالي المسألة ليست صفقة بالمعنى السلمي، بمعنى أن هنالك صراعاً وعلى أساس الصراع وصلنا إلى تسوية.

نعتقد أن ما جرى في الجنوب وما سيليه في إدلب أو غيره هو فعلياً انتصار لمجموعة من القوى العابرة للموالاة والمعارضة، أي: هو انتصار للقوى النزيهة والشريفة ضمن جهاز الدولة وضمن النظام، التي لم تتخل عن مطالبها بالتغيير ولكن أجلتها على أساس تعقيد الوضع، وهو انتصار أيضاً للمعارضة الوطنية التي طالبت منذ اللحظة الأولى بالحل السياسي وبالحوار ورفضت التسليح بكل أشكاله.

من هي المعارضة الوطنية؟

على الأقل إذا تحدثنا عن منصة موسكو، فإنه يوجد ضمن المنصة مجلس العشائر العربية الذي قدم شهداء لمواجهة داعش وحده، عدا عن الجرحى والمصابين، ولك أن تتخيل

المعارضة الوطنية بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي الشعبي هي أوسع بكثير من المعارضة الوطنية بالمعنى السياسي

هنالك تضخيم إعلامي مما يجعل من بعض الشخصيات المعارضة شيئاً كبيراً في حين هم على أرض الواقع

تلوث المياه أكثر من مجرد خلل فني



لم تعد مشكلة المواطنين مقتصرة على ساعات التقنين الطويلة بالنسبة للتزود بمياه الشرب عبر الشبكات الرسمية، بل بتلوث هذه المياه، والأسوأ من هذه وتلك، هو: اللامبالاة والاستهتار تجاه الحقوق، وبمعالجة هذه المشاكل.

■ نوار الحمصي

فقد تداولت وسائل الإعلام مطلع الشهر الحالي، الحديث عن تسجيل الكثير من حالات التلوث بمياه الشرب، وذلك بناء على شكاوى من المواطنين في بعض المناطق، المرة 86- حي الورود- ضاحية قدسيا- وغيرها، وصولاً لتسجيل العديد من الإصابات بحالات من التسمم جراء ذلك في هذه المناطق.

الكشف والصيانة نقطية

الرسميون في مؤسسة المياه والصرف الصحي بدمشق، وبعد أن تم تداول شكاوى المواطنين عبر وسائل الإعلام وتسجيل حالات الإصابة، تحركوا للتقصي والكشف عن الأسباب، وقد تبين وجود تسرب لمياه شبكة الصرف الصحي إلى شبكة مياه الشرب في هذه المناطق، وقد قطعت ورشات الصيانة المياه عن الشبكة في هذه المناطق، وأجروا عمليات الصيانة المطلوبة على النقاط التي تم اكتشاف التسرب فيها، وقد تبين وجود خلل فني تنفيذي بتمديد شبكات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي في بعض المناطق، حيث وضعت شبكات الصرف الصحي فوق شبكات مياه الشرب، وهو أمر مخالف فنياً، باعتبار أن أي تسرب في شبكات الصرف الصحي سيؤدي إلى إغراق شبكات مياه الشرب، ما يعنى إمكانية أعلى للتلوث فيها.

والنتيجة، أن المشكلة بالنسبة لمؤسسة المياه تم حلها عبر هذه العمليات من كشف أماكن الخلل وعمليات الصيانة النقطية على الشبكة في هذه المناطق، وهي على ما يبدو مجرد خلل وعطل فني تم تجاوزه عبر هذا الشكل من الصيانة النقطية، وانتهى الأمر عند ذلك بالنسبة للمؤسسة.

سوء التنفيذ بلا محاسبة!

من الجلي، أن مشكلة التلوث من الممكن أن تتكرر، ومن الممكن أن تتسع لتتطال مناطق أخرى، طالما ظهر أن السبب هو سوء تنفيذ شبكات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي بهذا الشكل المترابك فوق بعضها، بما يخالف ما يفترض أنها شروط فنية تعاقدية ملزمة مع الجهة المنفذة، ناهيك عن تهاك بعض التمديدات بسبب طول عمرها الزمني، وهو ما يجب أن تتوقف عنده مؤسسة المياه، ليس من أجل إعادة الكشف على الشبكات في هذه المناطق وغيرها من أجل المعالجة الاستباقية لأي خلل لاحق قد يؤدي إلى تسرب مياه الصرف الصحي إلى مياه الشرب، حرصاً على سلامة المواطنين باعتبارها من واجباتها وبمسؤوليتها، بل من أجل محاسبة المنفذين من المتعاقدين والمشرفين على التنفيذ بما يخالف الشروط التعاقدية التي يفترض أنها أخذت بعين الاعتبار، ألا تكون شبكات الصرف الصحي فوق شبكات مياه الشرب، والذي أدى بالنتيجة إلى ظهور مشكلة التلوث أصلاً، بسبب الاستهتار واللامبالاة، وربما مع الكثير من عوامل الفساد، والذي يدفع المواطن ضريبتها مجتمعة على حساب صحته وسلامته بالمحصلة.

مشكلة مزمنة دون حلول

مع الاعتراف بأن مشكلة تسح المياه هي قضية قديمة، ومع عدم إغفال ما تعرضت له الشبكات والموارد المائية من أضرار كبيرة خلال سني الحرب والأزمة، فإن مشكلة التزود بمياه الشرب عبر الشبكة الرسمية تعتبر مشكلة عامة على طول البلاد وعرضها، ولم تجد الجهات الرسمية الحلول اللازمة والنهائية لها حتى الآن بما يكفي لسد الحاجة، برغم كل ما يرصد من أموال لهذه الغاية

سنوياً، وبرغم كل الوعود عن مشاريع مزمنة من أجل حلها!

وعلى الرغم من إزمان المشكلة، واعتقاد المواطنين عليها وعلى ساعات التقنين الطويلة، التي تصل لأيام متتالية في الكثير من المناطق، وصولاً لأن يصبح التزود بالمياه، غير معروفة المصدر، عبر الصهاريج لقاء مبالغ كبيرة على حساب متطلبات المعيشة الأخرى أمراً مفروغاً منه لسد النقص، إلا أن المشكلة تصبح أعمق وأسوأ عندما تصل حدود الاستهتار بحقوق المواطنين لدرجة عدم الوثوق بمياه الشبكة الرسمية نفسها، والتي من المفروض أنها أكثر أمناً على سلامتهم وصحتهم، باعتبار أنها مراقبة ويتم أخذ عينات منها للتحليل بين الحين والآخر، حسب التصريحات الرسمية لمؤسسة المياه وواجباتها، بعكس واقع الحال الذي يقول: أن حالة التلوث بالمياه في المناطق المذكورة أعلاه أو غيرها، لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة، في ظل هذا الشكل من التعامل المستهتر بالصحة وبالحوقوق.

فحق المواطن بالمياه الصالحة للشرب عبر الشبكات الرسمية مسؤولية وواجب حكومي، ومن المستغرب أن يصبح التعدي على هذا الحق وكأنه أمر مفروغ منه، اعتباراً من فترات التقنين الطويلة، مروراً بسد النقص بالمياه من مصادر مجهولة، وصولاً للاستهتار بالصحة والسلامة، في ظل القبول بنمط التهرب من المسؤولية بعبارات مثل: «خلل فني»- عطل بالشبكة- سوء التنفيذ، وغيرها»، والتي تفسح المجال أمام المزيد من التعدي على هذا الحق.

المطلوب

إن مشكلة تأمين مياه الشرب هي جزء من كل، على مستوى المتوفر من مصادر للمياه في ظل مشكلة الهدر الكبير في هذه المصادر، وصولاً لما تم اعتباره شحاً بالمياه. وربما يجب التركيز على بعض النقاط من

أجل البدء الجدي بحل هذه المشكلة من خلال:

الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتوفرة، وحسن توزيعها حسب الاحتياجات الفعلية («ري- شرب- صناعة») والحد من الهدر الكبير فيها.

أن تفي الحكومة بتعهداتها ووعودها المكررة على مستوى حل مشكلة المياه في المدن والقرى والبلدات، ووضع الخطط لاستكمال وصول مياه الشرب عبر الشبكة الحكومية إلى المواطنين كافة، عن طريق تدعيم وزيادة مصادر المياه الصالحة للشرب. متابعة المشاريع المائية المعلن عنها، والخاصة بمياه الشرب، والتي رصدت لها الأموال طيلة السنوات الماضية، والمحاسبة على التصير والإنجاز.

المراقبة والمتابعة للمشاريع قيد التنفيذ («حفر الآبار- الضخ- خزانات التجميع- مد الشبكات...») ومدى الالتزام بالشروط الفنية التعاقدية مع الجهات المنفذة.

الكشف الدوري على الشبكات والصيانة الدورية لها، بالإضافة إلى التحاليل الدورية المفترضة لمياه الشرب التي يتم ضخها من خلالها.

العدالة في توزيع المتوفر من مياه الشرب عبر الشبكات الرسمية إلى المواطنين، على مستوى المدن والقرى، وعلى مستوى الأحياء.

مراقبة الصهاريج التي تعمل على تزويد المواطنين بحاجتهم من أجل سد الفجوة بنقص المياه، على مستوى مصادر المياه المعبأة بهذه الصهاريج ومدى مطابقتها لشروط الصحة والسلامة، وعلى مستوى الأسعار.

المحاسبة الجدية على هدر المياه الجوفية، وخاصة على الآبار المخالفة العشوائية، التي تزايدت قبل سني الحرب والأزمة، وخلالها. فالمشكلة في الواقع العملي ليست شحاً بالمياه، بقدر ما هي سوء استخدام لهذه الثروة، وعدم العدالة في توزيعها، وهو ما يجب أن يتم حله عاجلاً وليس آجلاً.

كيف نضع حداً للفساد؟



لمصالح الأغنياء وأصحاب الثروة على حساب مصالح البقية الباقية من الشعب.

السبب الحقيقي والعلاج

لقد كان تهميش دور الدولة لمصلحة قوى السوق، أحد المنافذ الأساسية لتفشي هذا الوباء، ومن هنا فإن الإستراتيجية الوطنية الشاملة المطلوبة، يجب أن تنطلق من إعادة الدور الاجتماعي للدولة، عبر عملية تنمية حقيقية وفعالة تطور القوى المنتجة في مختلف المجالات، والاستثمار الأمثل للموارد، بما يحقق نسب نمو عالية، قادرة على تلبية حاجات التطور الاقتصادي والاجتماعي ويردم الهوة بين الأغنياء والفقراء وإغناء العالم الروحي للإنسان، بمعنى آخر: إن العملية ليست مسألة ثقافية فقط بل هي عملية اقتصادية اجتماعية سياسية شاملة ومنكاملة، لتجاوز كل الآفات والظواهر السلبية التي تزايدت في ظل سيادة الليبرالية الاقتصادية، كما أن فسخ المجال لقوى المجتمع أكثر فأكثر لتعبر عن رأيها، وإعطاء المزيد من الدور للإعلام الوطني وتطوير أدائه، وتمكين قوى المجتمع وزيادة فعاليتها في هذا المجال ستكون عوامل مساعدة وجادة للقيام بهذه المهمة الوطنية، ومن الجدير بالذكر في هذا المجال، ضرورة عدم الخلط بين الفساد الصغير، والفساد الكبير فالأول نتائج الثاني وابنه الشرعي. إن عدم تحميل السياسات المعتمدة المسؤولية عن ظاهرة الفساد وتفشيها، سيؤدي إلى غياب الهدف العميق، ويجهض أية محاولة لمعالجتها، ليس ذلك فقط بل وأن يحمل المسحوقين مسؤولية هذه الظاهرة، بالرغم أنهم أكثر من يدفع ضريبة مغباتها، مع ضريبة كل السياسات المفكرة والمهمنة.

الديمقراطية والعدالة التي لطالما تنتحط بها الليبرالية وتعولمت من خلالها.

السياسات الليبرالية هي الأس

في هذا السياق فإن التوصيات أعلاه لم تلامس حسب ظروف بلادنا عمق الظاهرة، وبالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية الاجتماعية والمعمول بها رسمياً، والتي بجوهرها الليبرالي القائم على الحفاظ على مصلحة الأغنياء وأصحاب الثروة على حساب البقية الباقية من شرائح المجتمع، تعتبر أساساً لوجودها وانتشارها، وتعميمها مع غيرها من الظواهر السلبية الأخرى. فالسياسات الليبرالية المعتمدة على المستوى الرسمي منذ عقود، أدت عملياً إلى غياب العدالة الاقتصادية الاجتماعية، وإلى زيادة حدة الفرز الطبقي، وصولاً إلى المزيد من الفقر والتهميش والجهل، وتدنى مستوى الحريات على مستوى الوسائل الديمقراطية وضعف دور الرقابة والمحاسبة، أو على مستوى القيم الاجتماعية والثقافية، وأدت إلى تراجع المنظومة الأخلاقية. اعتباراً من سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية والتنمية غير المتوازنة، مروراً بتخفيض الإنفاق على الدعم الاجتماعي وسوء توزيع الثروة، وصولاً لسياسات تجريد الأجور والتي أصبحت رمزية بنهاية المطاف مع جيوش العاطلين عن العمل، بالتوازي مع سياسات الانفتاح وتحرير التجارة، مروراً بقوانين الاستثمار المصحوبة بالإعفاءات الضريبية الكبيرة، وغيرها من الأمثلة الحية الكثيرة الأخرى، وصولاً لتهميش دور الدولة نفسها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، كل ذلك ما هو إلا نتيجة ومحصلة للسياسات الليبرالية المتبعة، المحابية

لقد كان تهميش دور الدولة لمصلحة أحد السوق احد المنافذ الأساسية لتفشي هذا الوباء

إدراج الملاءة المالية كشرط للتعيين أو تبوؤ المناصب على المستويات الوظيفية كافة.

من التوصيات أعلاه، وبرغم أهميتها، يتبين بأن الوقوف عند الظاهرة بتحليل أسبابها ركز على الجانب الفردي، وكأنها نتاج لسوء وتري الأخلاق الفردية، لتأت تبويبات التوصيات نتاجاً لذلك. فهل فعلاً ظاهرة الفساد هي عبارة عن نتاج لسوء الأخلاق الفردية وتريدها، أم أن سوء الأخلاق هو أحد منتجات الفساد؟

في عمق الظاهرة

لعلنا لا نجافي الحقيقة إن قلنا بأنه في زمن العولمة، وفي ظل نموذج الليبرالية الجديدة المعمم، فإن أفة الفساد كظاهرة لم تعد كما كانت سابقاً، مقتصرة على مكان محدد، أو شخص بعينه، بل أصبحت ظاهرة معمة مترافقة مع نموذج الليبرالية الجديدة وإحدى نتائجها. فالفساد في ظل النموذج الليبرالي السائد هو أحد أشكال ترجمة التزاوج بين المال والسياسة أو بين المال والسلطة، ونتاجاً له، بحيث أصبحت ظاهرة الفساد منتشرة ومتسيدة كونياً، يدعمها في ذلك انتشار غيرها من الظواهر الناتجة عن هذا التزاوج، القائم على القيم الرأسمالية النفعية المتبادلة، مع المزيد من بسط السيطرة والنفوذ عبر الكثير من الوسائل والأدوات، الإعلامية والثقافية والعلمية والتكنولوجية وغيرها، بما فيها بعض المنظمات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقيات التجارة الحرة ومنظمتها وغيرها الكثير، بمقابل تدمير وسحق أية قيم أخرى تحول دون الوصول لهذه النفعية، أو تعريضها، بما في ذلك من تدمير لقيم

قاسيون

ومن التوصيات الصادرة عن الورشة: «أن الفساد أصبح يسيطر على مناخ عديدة في المجتمع والاقتصاد السوريين، مشددة على ضرورة وضع استراتيجية وطنية شاملة وفعالة لمكافحة هذه الظاهرة».

توصيات

مع عدم التقليل من أهمية الورشة، ومع التأكيد على ضرورة العمل بشكل جدي من أجل مكافحة الظاهرة المستشرية، إلا أن ما رشح عن ورشة العمل عبر وسائل الإعلام يشي بأن الحديث عن الظاهرة لم يلامس جوهرها على مستوى الأسباب، وبالتالي فإنها لم تصل إلى الخواتيم المرجوة منها، وهو غير مستغرب بطبيعة الحال، مع عدم إغفال أهمية بعض النقاط المثارة. فقد توصلت ورشة العمل إلى مجموعة من التوصيات منها:

- مكافحة الفساد تبدأ من الفرد مروراً بالأسرة ثم المؤسسات التعليمية.
- تجفيف منابعه عبر تعزيز قيم النزاهة والشفافية والعمل والمساءلة وتوفير سبل العيش الكريم.
- تعزيز مبدأ سيادة القانون أمام القضاء لضمان معاقبة الفاسدين.
- تفعيل عمل المؤسسات الرقابية وإعادة هيكليتها لتكون الملاذ الآمن للمجتمع في مكافحة الفساد.
- أهمية ثقافة المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وضبط حالاته والإخبار عنها وإيصالها إلى الجهات الرقابية أو الضابطة العدلية أو القضائية.
- الإسراع في تنفيذ مشروع الإصلاح الإداري وتبسيط الإجراءات الإدارية.
- وضع آلية لمكافحة الفساد الوظيفي عبر تفعيل مبدأ الاختيار على أساس الجدارة والكفاءة وتبوؤ الوظائف العامة على المستويات كافة.

عقدت وزارة العدل، نهاية الأسبوع الماضي، ورشة عمل بعنوان «تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد نحو استراتيجية وطنية لمكافحة»، وقد حضر الورشة عدد من الوزراء، بالإضافة إلى بعض القضاة.

زهرة النيل كارثة إضافية على مياها



تُقرع أجراس الإنذار مجدداً من أجل مكافحة زهرة النيل السامة، التي انتشرت في مجرى نهر العاصي منذ ما قبل عام 2009.

عاصي اسمايل

حيث لم تُجد وسائل وطرق مكافحة على ما يبدو من أجل الحد من انتشار هذه النبتة السامة، وما زالت تنتشر بكثافة على المسطحات المائية لنهر العاصي، مهددة بكارثة بيئية تضاف إلى ما هو موجود من الكوارث التي تهدد حياتنا ومستقبلنا.

أخطار مائية وبيئية

لقد صرح رئيس شعبة السدود في مديرية الموارد المائية في حماة، لصحيفة الفداء الرسمية بتاريخ 2018/7/10، قائلاً: «إن زهرة النيل السامة هي نبتة ضارة وفدت إلى سورية في العام 2010، واستوطنت منطقة الغاب ومجرده حيث تعيش على سطح مياه الأنهار والسدود والمسطحات المائية الأخرى وتشكل غطاءً نباتياً كثيفاً، حيث تستهلك كل نبتة 2 ليتر من الماء يومياً، وبالمحصلة فقدان مئات الآلاف من الأمتار المكعبة من المياه وذهابها هدرًا إلى جوف النبتة وحرمان المحاصيل الزراعية من الاستفادة منها».

أما مدير الموارد المائية في حماة فقد أوضح: «إن الانتشار الكثيف للنبتة في المسطحات المائية، وخاصة في سد مجردة والقنوات الأخرى، يؤثر على أداء مبردات محطة توليد كهرباء مجردة ويهددها بالعطب، إضافة إلى أن النبتة تساهم في ارتفاع نسبة تبخر المياه وخفض منسوبها في سد مجردة، الذي يحوي حالياً نحو 13 مليون متر مكعب من المياه، تهدر النبتة حوالي 150 ألف متر مكعب يومياً نتيجة امتصاصها الهائل للمياه».

أخطار إضافية

بحسب بعض أخصائيي البيئة، فإن زهرة النيل تشكل خطراً على البيئة الحيوية بحسب ما أثبتته الدراسات والتجارب، وذلك لكونها

تمتلك ميزات خطيرة وفريدة لا تتوافر في نباتات أخرى، ولا سيما قدرتها الكبيرة على امتصاص المعادن الثقيلة والخطرة، كالرصاص والكاديوم، كما أن لها القدرة على الاحتفاظ بهذه العناصر داخل نسيجها بشكل كبير أيضاً، وبناء عليه فإن أثرها السلبي الكارثي سينتقل إلى الكائنات الحية، بما في ذلك الإنسان والحيوان، حيث تنتقل العناصر المعدنية الثقيلة سابقة الذكر إلى الحيوان بحال تناوله من هذه النبتة، لتتجمع في جسمه، كاملة بداخله تراكمياً دون تحلل، ولتنتقل بدورها إلى الإنسان تالياً في حال تناوله أي من المشتقات الحيوانية «لحوم-حليب- وغيرها».

بالإضافة إلى أن هذه النبتة تؤثر على نقاوة الماء والهواء، وذلك بحال تفسخها الذي يؤدي إلى تصاعد الغازات السامة، ناهيك عن أنها تعتبر ملاذاً طبيعياً آمناً للحشرات والطفيليات، وغيرها من مسببات المرضية للإنسان والحيوان وللأسماك الموجودة في المسطحات المنتشرة فيها أيضاً.

المكافحة غير مجدية والتكاثر مستمر

توفر المياه، وارتفاع درجات الحرارة، تعتبر من الأسباب الرئيسة لسرعة انتشار النبتة وتكاثرها، ولعل نهر العاصي وسهل الغاب على ذلك يعتبران بيئة مناسبة وخصبة لزيادة انتشار وتكاثر هذه النبتة السامة في النهر ومسطحاته المائية، والتي تؤدي بالنتيجة إلى حجب الشمس عن المياه، مما يمنع من انحلال الأوكسجين في المياه، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من النتائج السلبية على الكائنات الحية في النهر وتلك المسطحات، كما على مجمل المحيط الحيوي والبيئي في المنطقة.

وبحسب الأخصائيين، فإن خطورة هذه الزهرة، تتمثل بكونها تنمو بمعدلات عالية جداً، إذ بإمكان النبتة الواحدة أن تنتج آلاف

النبتات خلال موسم التكاثر، الذي يبدأ من شهر أيار ولغاية شهر تشرين الثاني. أما على مستوى إجراءات المكافحة فقد قال مدير الموارد المائية في حماة: «إن عملية استئصال هذه النبتة الضارة مستعصية ولم تجد نفعاً ملموساً حتى الآن، وهي تقتصر على المكافحة الميكانيكية واليدوية البسيطة عن طريق البواكر والعمال، وتجري بالحدود الدنيا لإزالة النبتة نسبياً ومنع امتدادها لمبردات محطة توليد كهرباء مجردة».

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه سبق خلال أعوام ماضية تم إجراء تجارب مكافحة بيولوجية وكيميائية، لكنها أثبتت كذلك الأمر عدم جدواها، ناهيك عن السلبات التي قد تنجم عبر اتباع هذه الطرق في المكافحة في حال استمرارها، مما أدى للعزوف عنها، والافتقار على المكافحة الميكانيكية أعلاه، والتي أثبتت قصورها وعدم جدواها حتى الآن، علماً أن عمليات التجريف الميكانيكي بعد ذاتها عليها الكثير من المآخذ، وذلك لتأثيرها السلبي على الوسط البيئي.

والنصيحة البيئية للمختصين تقول: إن أفضل طريقة للتخلص من النبتة هي من خلال استئصالها من الجذور بشكل يدوي، باعتبارها تتكاثر عبرها، وبعد ذلك يتم تقطيعها ثم تجميعها وتجفيفها ليتم حرقها بالنهاية، خاصة وأن عملية الحرق لا تؤثر بانتشار أبخرة الرصاص والكاديوم، كون هذه العناصر الثقيلة تحتاج إلى

درجات حرارة مرتفعة جداً للوصول لحالة التبخر.

تاريخ

عرضت صحيفة الفداء بتاريخ 2009/7/7، مقالة حول زهرة النيل ومخاطرها بعنوان: «زهرة النيل الإيكورنيا.. دخلت إلى سورية بهدف البحث العلمي لكنها أصبحت كارثة بيئية.. أضرار مائية وبيئية واقتصادية بالجملة.. أفة خطيرة تقلق الفلاح وتستنفّر المسؤول».

ومما ورد في المتن: «تؤكد بعض المصادر بأن تلك العشبة أتت من مصر إلى سورية تحت عنوان براق وهو البحث العلمي في بداية عام 2005، رغم تطبيق قانون الحجر الصحي النباتي الذي يمنع إدخال مثل هذه النباتات كونها تعد عدواً للبيئة، وانتشارها يؤدي إلى خسارات وطينة هائلة، وأية فائدة يمكن أن تنجم عنها لا توازي الكارثة البيئية التي ستسببها فيما لو انتشرت بكثافة، إذ ثبت علمياً أن الآفة قد تسربت من أحد المخابر الجامعية كما أكد مدير الهيئة العامة للتقانة الحيوية في أحد التصريحات الصحفية».

أي: أن بدء انتشار هذه النبتة الضارة والسامة قد مضى عليه حتى الآن ما يقارب 18 عاماً، وصولاً لما يمكن اعتباره كارثة بيئية، بسبب عدم جدوى سبل المكافحة المستخدمة حتى الآن، والأسوأ هو: أن هذه الكارثة كان المتسبب بها ما أطلق عليه «بحث علمي» في حينه.

أخيراً، واستشهداً حول ذلك، نقتطع بعضاً مما ورد في جريدة قاسيون بتاريخ 2015/7/6، بمادة حملت عنوان: «هل من ثمن للتنوع الحيوي؟» «إدخال بعض الأنواع الغريبة على تنوعنا الحيوي وما يسببه ذلك من خسارة على مستوى الأنواع المحلية، لا يمكن تعويضها، وقد يسبب خسارة النظام البيئي في بيئاتها، كما حدث حين أدخلت زهرة النيل، التي سببت دمار النظام البيئي للمجاري المائية في منطقة الغاب، من خلال التجريف لاقتلاعها بعدما سببت إعاقة حركة المياه فيها، فالتكاليف الهائلة لهذا الإهمال لحرمة التنوع الحيوي، لم يتم تقديرها بعد.. إن التنوع الحيوي بكل أبعاده- نوعية وكمية وتنوع النظم الطبيعية والأنواع والجنينات- يحتاج إلى الحفاظ عليه وحمايته، ليس فقط لأسباب اجتماعية، أو أخلاقية، أو دينية، وإنما كذلك من أجل المنافع الاقتصادية التي يوفرها لأجيال الحاضر والمستقبل».

أفضل طريقة
للتخلص من النبتة
هي من خلال
استئصالها من
الجذور بشكل
يدوي وبعد ذلك
يتم تقطيعها
ثم تجميعها
وتجفيفها ليتم
حرقها بالنهاية

خصصت منظمة السياحة والسفر العالمية WTTC تقريراً خاصاً في عام 2018 عن سورية، حيث مؤشرات قطاع السياحة ملفتة في البلد المثقل بأزمته للسنة السابعة على التوالي. ينبغي الإشارة إلى أن أرقام التقرير لا تعتمد على البيانات الحكومية المحلية، وقد لا تتطابق بدقة مع بيانات الناتج السياحي، أو الناتج الإجمالي السوري، ولكنها تعطي مؤشر حول التغيرات في القطاع. فالسياحة وفق التقرير تنمو استثماراً وإنفاقاً ونتاجاً في عام 2018... فما هي المؤشرات، وما مصادر هذا الإنفاق؟

السياحة السورية تنمو...

فمن يستهلك؟



الواقع الاقتصادية، حيث تدخل الكثير من الأموال والعمالة في خدمة القادرين على الاستهلاك عموماً، وعلى استهلاك من هذا النوع خصوصاً، وهؤلاء أصبحوا شريحة ضيقة بعد أن توسعت إلى حد كبير شريحة السوريين الذين يعيشون على خط الفقر الحاد الذي يتطلب في سورية اليوم: 234 ألف ليرة شهرياً للأسرة من خمسة أفراد.

وإنفاقهم يرتفع بطبيعة الحال... بينما الـ 312 مليار ليرة المنفقة محلياً على وجهات السياحة، والتي تقارب: 26 مليار ليرة شهرياً! فهي ترتبط بشرائح محددة من أصحاب الدخل المرتفع في سورية، القادرين على إنفاق بهذا المستوى. إن انتعاش السياحة قد يحقق مصادر دخل، وتشغيل... ولكن انتعاشه يرتبط أيضاً بمنطق سياسة الأمر

قاسيون

وبالمقارنة مع عام 2010 عام الذروة السياحية في سورية، فإن التراجع في الناتج السياحي السوري كبير. فعلياً كانت السياحة تساهم مباشرة بحوالي 1900 مليار ليرة في ذلك العام، أي: بتراجع قرابة 70%. حيث الأرقام يأخذها التقرير بالأسعار الثابتة لعام 2017.

ولكن ما يلفت التقرير ليس التراجع، بل نسبة النمو في ناتج السياحة المتوقعة في عام 2018 والتي من المتوقع أن تبلغ 2,1%.

الاستثمار السياحي

نسبة النمو المتوقعة في القطاع مبنية على توقعات نسبة نمو الاستثمار السياحي في عام 2018، والتي يضعها التقرير قرابة 7,4% لتكون نسبة النمو الأعلى في الاستثمارات السياحية في المنطقة. فحيث استثمر في سورية عام 2017 قرابة 52 مليار ليرة استثماراً سياحياً، وبنسبة 4,2% من الاستثمار الإجمالي.

استقرت المستويات الفعلية للاستثمار السياحي خلال عامي 2016 و 2017، بينما تراجعت عن عام 2010 بمقدار: 84% عندما بلغ الاستثمار السياحي في ذلك العام قرابة 330 مليار ليرة، بالأسعار الثابتة لعام 2017 أيضاً.

التشغيل السياحي

عدد العاملين في القطاع السياحي مباشرة بلغوا في عام 2017: 96500 عامل، وشكلوا نسبة 3,6% من العمالة. أما فرص العمل الإجمالية المرتبطة

بدخل السياحة والسفر فبلغت في عام 2017: 170 ألف عامل، ونسبة 8,9% من المشتغلين. ومن المتوقع أن تنمو في عام 2018 لتصل إلى 177 ألف عامل، بنسبة نمو في التشغيل: 3,8%. أما بالمقارنة مع التشغيل السياحي المباشر في عام 2010، فإن عدد المشتغلين قد تراجع من قرابة 430 ألف عامل، إلى 96500 عامل، بخسارة 77% من فرص العمل في القطاع.

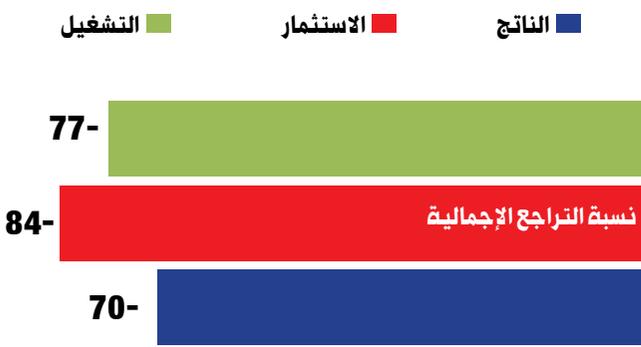
من أين يأتي الإنفاق؟

أكثر من ثلثي الإنفاق السياحي هذا يأتي من الزوار الخارجيين بنسبة 66,8%، والذي بلغ حوالي 663 مليار ليرة تقريباً، ومن المتوقع أن ينمو في عام 2018 بنسبة 3,9%. بينما الاستهلاك المحلي السياحي لا يتعدى الثلث 33,2%؛ ومبلغاً يقارب 312 مليار ليرة، ويتوقع التقرير انخفاضه في عام 2018. وهو المؤشر السياحي الوحيد المرشح للانخفاض.

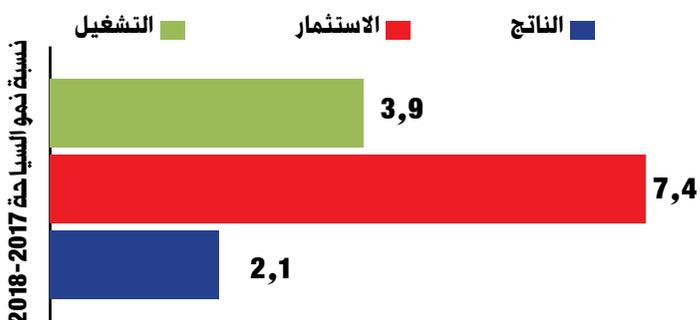
في تصنيف آخر لوجهات الإنفاق السياحي بين الترفيه وقطاع الأعمال، يتبين بأن الإنفاق في الخدمات الترفيهية سواء محلياً أو من الخارج بلغت 86,9% من الإنفاق السياحي، مقابل 13,1% لإنفاق قطاع الأعمال على السياحة والسفر.

يرتبط النمو في القطاع السياحي في عام 2018 بالتحسن في الظروف الأمنية، ولكن «مؤثراته الواعدة» ترتبط بأن القطاعات التي يتحفز الاستثمار تجاهها، هي القطاعات التي يتأمن فيها طلب، وقدرة استهلاك. وبناء على عدد السوريين في الخارج، وفوارق العملات، فإن عدد الزائرين،

مؤشرات تراجع السياحة بين 2010-2018



تقديرات نمو السياحة في 2018



قارب الناتج الناجم عن السياحة 550 مليار ليرة ولكن الناتج الإجمالي المرتبط بها ضعف هذا المبلغ وحوالي 1200 مليار

زائد ناقص

المنشآت تزداد في صناعة حلب



الفوائد مقابل الربح في الصناعة

صرح المدير العام للمصرف الصناعي السوري قاسم زيتون: أن المصرف حصل على موافقة الحكومة لدعم تمويل المشاريع الصناعية الحيوية، أو العائدة إلى الصناعيين المتضررين. وآلية الدعم ستكون بتغطية الحكومة لجزء من الفائدة على القروض الصناعية التي تقارب 10%، وذلك بتخفيضها بنسبة 2-4% بحيث يحصل المشروع الصناعي على تمويل بنسبة تتراوح بين 6-8% حسب حجم الدعم الحكومي للفائدة. ونسبة الفائدة المذكورة 10% يمكن مقارنتها بنسبة الربح الوسطية الظاهرة من بيانات المسح الصناعي الخاص في عام 2015، والبالغة 48% محسوبة على أساس القيمة المضافة بعد اختصار التكاليف بنسبتها للمستلزمات الإجمالية.

سقف التمويل لم تحدد، ولكن بناءً على حجم الودائع في المصرف والبالغة 47 مليار ليرة، فإن السقف الأعلى لا يمكن أن يتعدى 300 مليون ليرة، «25% من أموال المصرف الخاصة». أي: حوالي 700 ألف دولار، وهو لا يمكن أن يغطي مشاريع حيوية صناعية. مما يفتح الاحتمال للعمل على القروض المشتركة بين المصارف العامة، الأمر الذي تمت الموافقة عليه من مجلس النقد والتسليف.



فتح معبري نصيب والقائم

من المتوقع أن يتم افتتاح معبري نصيب والقائم البوكمال في وقت قريب بحسب التصريحات والنشاط الحكومي، حيث أشار نقيب أصحاب الشاحنات الأردني إلى أن 5 آلاف شاحنة جاهزة لنقل البضائع، وتبادلها في حال تم فتح الحدود بين الأردن وسورية. كما أكد السفير العراقي الجديد في سورية بأن سورية والعراق بصدد إعادة فتح معبر البوكمال- القائم، ما يسمح بحركة البضائع بشكل أسرع بين البلدين. يشار إلى أن وسطي عدد الشاحنات المحملة بالبضائع العابرة من سورية إلى الأردن عبر المعبر بلغ حوالي 7 آلاف شاحنة يومياً. حيث أن حجم الصادرات التي كانت تمر من المعبر وصل إلى 1,1 مليون طن، بقيمة 47 مليار ليرة، وحوالي مليار دولار تقريباً. بالإضافة إلى عائدات الترانزيت من الصادرات اللبنانية عبر المعبر والتي كانت تقارب مليار دولار.



تجري تغييرات متسارعة على عملية الاستثمار الصناعي الخاص، ولكن المتوسط والصغير منها بالدرجة الأولى... وبينما سجل ريف دمشق تسارعاً في عدد المنشآت العاملة، فإن حلب كذلك الأمر قد زادت عدد منشآتها الصناعية العاملة خلال فترة أقل من عام بنسبة هامة.

المنشآت الصناعية، حيث تتوزع المنشآت الصناعية في مناطق مدينة حلب الصناعية أكثر من ريفها، مثل: العرقوب التي ضمت 900 منشأة في 2017، والكلاسة 850 منشأة، والراموسة وكرم القاطرجي بحوالي 250 منشأة لكل منهما، وغيرها.

7%

عادت 87% من المنشآت التي كانت تعمل في الشيخ نجار عام 2011 إلى العمل، ولكن باستثمارات ورؤوس أموال تعادل 7% من مستويات 2011.

المتوسطة والصغيرة

يعود الفارق بين تحسن مؤشرات عدد المنشآت، وعدم تحسن الاستثمار بالمستوى ذاته، إلى أن المنشآت التي تدخل العمل حالياً هي بشكل أساس من المنشآت الصناعية المحلية المتوسطة والمرخصة وفق قانون تنظيم الصناعة، ومن المنشآت الحرفية الصناعية. وهذه المنشآت تستثمر استثمارات صغيرة برؤوس أموال منخفضة، ما يجعل زيادة عددها لا تعكس زيادة مماثلة في الاستثمار الصناعي، ورؤوس الأموال العاملة فيه، ومستويات التشغيل.

حيث بينت مؤشرات صناعية في عام 2017 أن المنشآت الصناعية المتوسطة قد ازداد عددها بأكثر من أربعة أضعاف، عن عام 2013 الذي شهد أدنى مستوى في الإنتاج الصناعي السوري، ولكن رأس المال الواسطي لكل منها لا يتعدى 24 مليون ليرة سورية، وتشغل وسطياً 6 عمال. أما المنشآت الحرفية فقد ازدادت بنسبة 82% عن 2013، ولكن برأس مال وسطي لكل منها لا يتعدى 6,4 مليون ليرة، ووسطي عدد عمال 3 فقط في كل منها. بينما المنشآت الاستثمارية الصناعية الكبيرة، المرخصة وفق قانون تشجيع الاستثمار 3 فلم يزد عددها، وبقيت المنشآت المنفذة منها 3 فقط بمستويات عام 2013، ولكن برأس مال وسطي لكل منها 24، مليار ليرة، وعدد عمال وسطي 19 فقط في كل منها. حيث يكون عدد العمال المسجلين عند الترخيص أقل من العدد الفعلي. «قاسيون 852»

نजार الصناعية تتضح المفارقة بين مستويات الاستثمار قبل الأزمة وفي الأعوام الحالية. فرغم زيادة عدد المنشآت الصناعية الخاصة العاملة في مدينة الشيخ نجار في حلب لتصل إلى 480 منشأة عاملة في عام 2018، وهي التي تشكل نسبة 87% من عدد المنشآت العاملة في المدينة في عام 2011.

إلا أن حجم الاستثمار الصناعي لا يزال منخفضاً بالقياس إلى تلك المرحلة. ففي الربع الأول من عام 2018 استثمر الصناعيون في الشيخ نجار 3 مليارات ليرة لإنشاء وإقلاع المنشآت الجديدة والمرممة، وهو ما يعادل: 6,6 مليون دولار.

بينما من البيانات الواسطة للاستثمار الصناعي في 2011، يتبين أنه في عام 2011 كانت الاستثمارات الصناعية في المدينة تقارب 17 مليار ليرة، وحوالي 340 مليون دولار في حينه. ما يعني: أن عدد المنشآت العاملة في المدينة قد عاد إلى مستوى 87% ولكن مستوى الاستثمار لا يزال بنسبة 7% مقارنة بعام 2011. «قاسيون 858»

يذكر أن الشيخ نجار التي تضم حوالي 480 منشأة تعمل حالياً، لا تضم العدد الأكبر من

المنشآت العاملة تنزويد

تعمل في حلب حالياً حوالي 12 ألف منشأة صناعية خاصة «11916 منشأة» وذلك بحسب التصريحات الصادرة عن مدير صناعة حلب مؤخراً حول عدد المنشآت الصناعية التي تعمل في حلب حالياً، وبالمقارنة مع التصريحات ذاتها في شهر 10-2017: حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية الخاصة 7589 منشأة تعمل في حلب. ما يعني: أنه خلال فترة عشرة أشهر ازداد عدد المنشآت الصناعية العاملة في حلب بمقدار 4327 منشأة، وبنسبة زيادة في عدد المنشآت 57%.

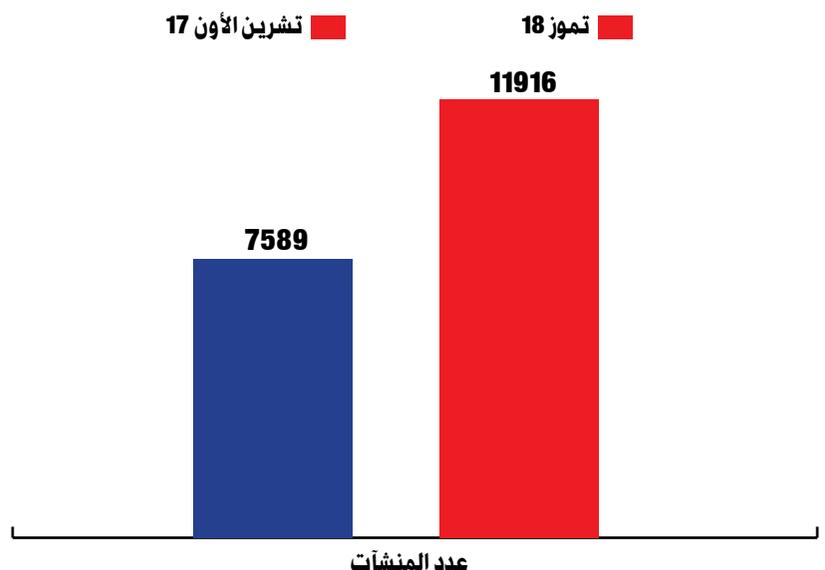
75+%

ازداد عدد المنشآت الصناعية الخاصة العاملة في حلب بنسبة 57% خلال فترة عشرة أشهر حيث دخل الإنتاج حوالي 4327 منشأة جديدة أو مرممة.

الاستثمار لا يزداد بمقدار مماثل

زيادة عدد المنشآت لا يعكس بالضرورة زيادة في مقدار الاستثمار الصناعي، ومن مدينة الشيخ

عدد المنشآت الصناعية الخاصة العاملة في محافظة حلب



عدد المنشآت

«المال العالمي» يهاجم تركيا



ليلي نصر

خفضت وكالة فيتش الأمريكية للتصنيف تقييمها لوضع العملة التركية إلى السلب، وبدأت الصحافة الغربية تتحدث عن انهيار وشيك للاقتصاد التركي، وبالمقابل فإن أردوغان وبعد نجاحه بنسبة 52% في الانتخابات، يؤكد: أن الاقتصاد التركي يسير على الطريق الصحيح... وبدأ مرحلة حاسمة في صراعه مع البنك المركزي كوكيل عربي في تركيا.

منذ 2014 العام الذي جلس فيه أردوغان على كرسي الرئاسة، بدأت «المعجزة التركية» تنتهي. والسبب ليس رؤيته الاقتصادية، فالرئيس التركي الذي كان رئيساً للحكومة منذ عام 2003، ومعنياً بالشأن الاقتصادي بالدرجة الأولى، واکب في تلك المرحلة النمو الاستثنائي التركي... ولكن ليس بفضل الرؤية الأردوغانية اقتصادياً، بل بفعل التدفقات الكبرى لرأس المال الأجنبي إلى تركيا، الذي كان يقود أشعة النمو الاقتصادي التركي، الذي فاقت نسبه نسب النمو الصيني في بعض السنوات، كما في عام 2010 عندما سجل نسبة نمو 8,9%.

اقتصاد مرتبط برضى الغرب

بلغت الكمية التراكمية للاستثمار الأجنبي في تركيا عام 2004: 7 مليار دولار، وارتفعت في عام 2014 إلى 12,5 مليار دولار. من ضمنها 5,1 مليار دولار في عام 2013 فقط. ولكن منذ عام 2014 بدأ التراجع الاقتصادي التركي، واستمر حتى أواخر عام 2016 عندما تحسن قليلاً بنطبيع جزئي للعلاقات مع روسيا، وتوسيعها مع الصين. وارتبط هذا التراجع: بإعلان بروكسل أن الدخول التركي إلى الاتحاد الأوروبي صعب المنال، وبتخفيض التصنيف التركي، وبخروج رؤوس الأموال الأجنبية من تركيا وتراجع تدفقها، وانخفاض قيمة العملة، ورفع أسعار الفائدة.

المعركة بين أردوغان والمركزي

احتدمت من ذلك العام المعركة بين أردوغان وبين السلطات النقدية، الممثلة بالبنك المركزي التركي، الذي يعتبر بنكاً مستقلاً مثل العديد من البنوك المركزية عبر العالم، حيث لا يتلقى الأوامر من الحكومة أو البرلمان، أو القضاء وفقاً للدستور. ولكن بطبيعة الحال، فإن منظومة البنوك المستقلة ترتبط ببنك التسويات الدولية، والذي

يعتبر الفيدرالي الأمريكي، بقوى المال الخاصة التي تملكه، العنصر الحاسم في توجيه السياسات النقدية للبنوك المركزية «المستقلة» عبر العالم. لم تكن قوى المال هذه راضية عن أردوغان تماماً وترى في سياساته التكتيكية، ومناورته خطراً على درجة ولاء تركيا للغرب.

عشية استلام أردوغان لمنصبه الرئاسي في عام 2014 رفع المصرف المركزي التركي سعر الفائدة إلى نسبة 10% من مستوى 4,5%. وبرروا هذا بالدفاع عن قيمة الليرة التركية، ولكن سياسة كهذه تجعل الإقراض المحلي مستحيلاً، وتفاقم من أثر تراجع التمويل الخارجي. حاول الرئيس التركي في حينها أن يضغط على المصرف المركزي، إلا أنه لم ينجح سوى بتخفيض المعدل بنسبة 2-2,5%، وهي غير كافية لتغيير الوضع. ودخل الاقتصاد التركي في الركود ذلك العام.

رفع الفائدة أداة انتخابية

عقب الانقلاب في عام 2016 نجح أردوغان في عزل مجموعة من العاملين في المصرف المركزي التركي، من المدافعين عن سياسة رفع سعر الفائدة، وكره فإن «الملك المال العالمي» عبر

هو بالفعل وبعد نجاحه في الانتخابات يركز تغييراته في وزارة المال، التي أوكلها لصره. ويسعى إلى تغييرات في السياسة النقدية، وفي الصلاحيات الدستورية للبنك المركزي، ولكن هذا سيعني مواجهة كبرى مع قوى المال في الغرب، التي تمتلك سلطة وتأثيراً على مجموع المال الأجنبي المترام والمندفق إلى تركيا. ما سيجعل فراغاً تمويلياً كبيراً، وسيجعل عملية سداد ديون القطاع الخاص الأجنبية صعبة للغاية، ويفتح احتمالات إفلاسات واسعة.

الاقتصاد التركي بخطر فعلاً

الاقتصاد التركي بخطر فعلاً، رغم أن مؤشراته ليست سيئة بمجملها، فالدين العام التركي منخفض، 29% من الناتج، ومعدل النمو المتوقع يقارب 4% والمستوى المالي للبنوك التركية مرتفع. ولكن وضع العملة والتضخم ودرجة اعتماد القطاع الخاص التركي على الإقراض الخارجي، حيث نسبة ديونه تقارب 170% من الناتج التركي، ما يهدد قطاعات كاملة بالإفلاسات، ما لم تستطع تركيا أن تستعيد سلطتها النقدية وتمول ذاتها وتغير تحالفاتها.

منظومة البنوك المركزية المستقلة، قد عملوا على تخفيض قيمة العملة التركية. وذلك عبر آلية بسيطة: تسارع خروج رؤوس الأموال الأجنبية من تركيا، وتخفيض التصنيف عبر وكالات التصنيف الغربية. مؤخراً، وبعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة، فإن البنك المركزي التركي أيضاً وفي عشية الانتخابات رفع سعر الفائدة بمعدلات عالية من 8% في مطلع عام 2018 إلى 16,5% في 1 تموز، وبعد أسبوع فقط تم رفعه إلى 17,75%.

يستمر المركزي التركي برفع الفائدة منذ عام 2014 ولكن مع ذلك فإن سعر الليرة التركية مقابل الدولار يستمر بالانخفاض، فعلياً عشية الانتخابات التركية كان سعر الليرة التركية: 4,66 مقابل الدولار، بينما كان في نهاية عام 2014: 2,33 ليرة مقابل الدولار. ما يعني: أن قيمة الليرة التركية أصبحت نصف قيمتها في ذلك الحين.

تحول الصراع مع البنك المركزي التركي إلى واحدة من العناوين الأساسية للانتخابات الأخيرة، حيث كان واضحاً بأن «استقلالية» البنك المركزي، ستتضاءل إن لم تنته في حال نجاح أردوغان في الانتخابات. وها

أردوغان مضطراً لاستهداف «استقلالية» البنك المركزي التركي لأنه تحول إلى أداة المال الغربي في دهورة الاقتصاد التركي

إن استهداف استقرار تركيا غربياً أصبح منذ الانقلاب، ولكن ما يساعد الغرب في تهديده، ويضعف تركيا، هو: الرؤية التكتيكية والمناورة غير المبدئية التي يسلكها القوميون الأتراك، وفي مقدمتهم الحزب الحاكم، فمؤدجه الاقتصادي منذ عام 2003، فتح الباب للنمو عبر الاستثمار الأجنبي... الذي كان عامل نمو، وأصبح نقطة ضعف كبرى في الاقتصاد التركي، وأداة انقلابية على الحلفاء السابقين. ليس أمام القوى التركية التي تريد أن تنجح بحكمها للبلاد، إلا أن تسلك الطريق الوحيد الصعب: بالمواجهة الاقتصادية مع قوى المال العالمي، وتعزيز استقلال تركيا المالي، وتعزيز التحالف الاقتصادي والسياسي مع إطارها الإقليمي، وامتدادها الأوراسي وحتى الصين.

-50%

انخفضت قيمة الليرة التركية بمقدار النصف بين عام 2014 عندما كان سعرها مقابل الدولار 2,33 ليرة، وصولاً إلى 4,66 اليوم.

400%

رفع المركزي التركي سعر الفائدة من 4,5% في عام 2014 إلى 17,75% اليوم لتضاعف تكاليف التمويل المحلي أربع مرات.

التغير البيئي العالمي



ليس من المستغرب، ولا هو منير للجدل بشكل خاص، التأكيد على أن التغير البيئي العالمي والتغير المناخي هما من بين أكثر القضايا الملحة بالنسبة للأرض ومجتمعاتها الحيوية. إن العوامل البشرية الرئيسية لهذا التغير، وفقاً للهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ، هي عوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية-سياسية وتكنولوجية في طبيعتها. ولا يمكن ربط هذه المحركات بشكل وثيق إلا بالطرق التي تنتج بها المجتمعات القائمة وتعيد إنتاج وجودها المادي.

إعداد: د. عروب المصري

مع استمرار ارتفاع درجة حرارة المناخ، لا تصل التأثيرات السلبية فقط إلى ضياع التنوع الحيوي، وتفتت الموائل، وارتفاع مستوى سطح البحر، واختلال توازن الكتلة الجليدية، وسك الجليد البحري، والغطاء الثلجي، بل إلى سلوك الأنظمة الحيوية كذلك. على المستوى الإنساني يؤثر تغير المناخ سلباً على الإنتاج الزراعي، وعمليات التنمية، والصحة، والعافية، والموارد المائية، غالباً ما تؤثر على المجتمعات الفقيرة والتابعة بطرق مؤثرة بشكل أكبر.

مع استمرار ارتفاع درجة الحرارة التي يمكن قياسها الآن خلال فترة حياة بشرية واحدة أصبحت الأفكار المتعلقة بالدرجة التي تحكّم بها الأثر البشري على قلب المناخ الطبيعي أكثر تسييساً. عندما تكون اللوائح البيئية القادرة على التأثير على الأنشطة الصناعية البشرية والحد منها، وحينما تقوم الأنشطة الصناعية- في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي- بالتحكم إلى حد كبير في عمليات صنع السياسات من خلال الضغط المكثف، والتلاعب السياسي، وتعيين مالكي الصناعة في مناصب سياسية، يقل الأمل في سياسات فعالة.

إسقاط الحكومة

في ظل الرأسمالية، وخاصة في الولايات المتحدة، تتمتع الأعمال التجارية «بعلاقة خاصة مع الحكومة». ووفقاً لعالم العلوم السياسية في جامعة ييل تشارلز ليندبل: «يعرف المسؤولون الحكوميون ذلك. إنهم يعرفون أن الفشل على نطاق واسع في الأعمال التجارية... سيؤدي إلى إسقاط الحكومة. وبالتالي، فإن صانعي السياسة الحكومية يبدون قلقاً دائماً بشأن أداء الأعمال».

ومع ذلك، فإن الإنتاج الرأسمالي، كما لاحظ كارل ماركس في الرأسمال، «يخلق أيضاً الظروف المادية لتركيبة جديد وأعلى، اتحاداً للزراعة والصناعة على أساس الأشكال التي تطورت خلال فترة عزلتها المعادية» وبمعنى آخر، فإن الرأسمالية، بسبب إخفاقاتها، لا تجري فقط تحسناً تاريخياً واجتماعياً وتطوراً على الاقتصاد الاجتماعي الإقطاعي- الإقطاعي الذي تستبدله، بل إنها تحتوي أيضاً في حد ذاتها- كطريقة إنتاج- على بذور مستقبل اجتماعي للإنتاج؛ يجري العمل عليه لتحقيق الحتمية التاريخية. وكما أشار أنطونيو غرامشي، «يحتوي في حد ذاته على المبدأ الذي يمكن من خلاله استبداله».

إن أوجه القصور، فضلاً عن المخاطر، لنمط الإنتاج الحالي لا ترتبط فقط بالاستغلال الاجتماعي المستشري، ولا ضمن الاستغلال

البيئي؛ ولكن ضمن الصدع الذي حدث بين المجتمع البشري والأرض بشكل عام. لاحظ جون بيلامي فوستر، عالم السياسة وعالم الاجتماع، المعروف بعمله الثاقب في نظرية ماركس حول الصدع الاستقلابي، ما يلي: «لقد استخدم ماركس مفهوم «الصدع» في العلاقة الاستقلابية بين البشر والأرض لالتقاط الغربة المادية للبشر داخل المجتمع الرأسمالي من الظروف الطبيعية التي شكلت الأساس لوجودهم- ما سماه «الطبيعة الأبدية»- الحالة المحددة من وجود الإنسان.

لم يؤد هذا الصدع في العلاقة بين الجنس البشري والأرض فقط إلى النمط الرأسمالي للإنتاج، الذي يواصل تدمير النظم البيئية والإنسانية والسكان في السعي من أجل الربح؛ ويواصل دفع عملية صنع السياسات البيئية الرجعية بطرق لا تعمل إلا على إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية القائمة للإنتاج والطاقة، فضلاً عن الوسائل الاقتصادية للإنتاج والتوزيع. بعد موجات من القوانين التي طردت الشعوب من الأراضي المشتركة نحو السواحل ونحو مراكز المدن ذات الكثافة السكانية المتزايدة، تقودها الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، فإن الإنتاج الرأسمالي، كما لاحظ ماركس، قام بشيئين:

1- «ركز القوة الدافعة التاريخية للمجتمع» بعيداً عن المزارع إلى المدن، وبالتالي خلق الظروف الاجتماعية السياسية لبنية طبقية جديدة، مع البرجوازية الناشئة على القمة؛
2- «أقلق التفاعل الاستقلابي بين الإنسان والأرض، أي: منع العناصر المكونة التي يستهلكها الإنسان في صورة طعام وملابس من العودة إلى التربة». في عالم محدود، بموارد مادية محدودة في الأساس، وفي ضوء أسلوب إنتاجي يستند إلى منطلق الربح والنمو مهما كان الثمن، رأى ماركس الصدع في عملية التمثيل الغذائي بين الكائن البشري والأرض، ليس فقط الفشل الأساسي في الطريقة الإنتاجية الرأسمالية،

ليست الطبيعة الفشل الاول للاسمالية فقط ولكنها أيضاً الآلية التي يمكن من خلالها استبدال الرأسمالية

ولكن أيضاً في الآلية التي يمكن من خلالها استبدال الرأسمالية.

لم يكن مثل هذا الصدع، بالنسبة لماركس، مستداماً بيولوجياً ولا اقتصادياً، ومن هذا المنطلق قد يؤدي إلى زواله، وكذلك إلى تجاوزه، نحو استدامة بيئية واقتصادية جديدة. مثل هذه الاستدامة كانت، بالنسبة لماركس، ممكنة فقط من خلال التنشئة الاجتماعية للنظام السياسي وصنع السياسات والحكم. في هذا الصدع، لاحظ ماركس أن: «الحرية، في هذا المجال، يمكن أن تتكون فقط في ذلك الإنسان الاجتماعي، والمنتجين المرتبطين به، حيث يتحكم الاستقلال البشري بالطبيعة بطريقة عقلانية، يجعلها تحت سيطرته الجماعية بدلاً من أن يهيمن عليها البعض بقوة عمياء؛ ويمكن تحقيق ذلك بأقل قدر من الطاقة وفي الظروف الأكثر جدارة ومناسبة لطبيعة البشر.»

مثل هذا الحكم اجتماعياً يتطلب سياسات موجهة مادياً ومن حيث الهياكل السياسية، ويتطلب بنية فكرية تركز على أهداف، مثل: الاستدامة البيئية والوثام الإنساني مع نظام الأرض، وتفكيك منطق الربح الذي يوجه حالياً الاهتمام السياسي والإنسان.

وحدة وصراع الأضداد

كان الترابط الاستقلابي والترابط بين الكائن البشري والأرض بالنسبة لكارل ماركس، كما لوحظ في رأس المال:

«عملية بين الإنسان والطبيعة، وهي عملية يقوم بها الإنسان، من خلال تصرفاته الخاصة، يتوسط، ينظم، ويسيطر على التمثيل الغذائي بينه وبين الطبيعة... من خلال هذه الحركة يتصرف في الطبيعة الخارجية ويغيرها، وبهذه الطريقة يغير بنفس الوقت طبيعته الخاصة.»

مثل هذا التمثيل الغذائي كان بالنسبة لماركس، ليس مجرد فكرة مجردة ولكنها تستند إلى مفهوم مادي للهوية بين الكائن الحي والبيئة. مثل هذا المفهوم، بالنسبة لماركس، كان

جدلياً ضمناً: «وحدة وصراع الأضداد. وهكذا كان السعي نحو استقلاب دياكتيكي إيجابي ومستدام بين النوع البشري والأرض، بالنسبة لماركس، محورياً مركزياً للنظرية الشيوعية السياسية بأكملها- نظرية تختلف عن جميع الحركات السابقة في أنها تقلب أساس كل علاقات الإنتاج السابقة.»

انقراض الهولوسين

العالم المتغير لا يتطور في وجود إنسانية ثابتة؛ بدلاً من ذلك، بل هو عالم متغير يؤثر على أنواع ساكنيه ويعدّلها. يبرهن انقراض الهولوسين، الذي يجري حالياً، على أنه في ضوء عالم متغير، تتكيف الأنواع إما بشكل تدريجي أو تهلك بشكل جماعي. فيما يتعلق بالسياسة البيئية، والتحقيق السياسي، والحكم الاجتماعي، ينبغي على المنظرين وصانعي السياسات أن يحولوا انتباههم نحو صياغة سياسة مبنية على مفهوم للعالم الحالي للعالم، على أنه منفصل ومستقر العالم بالنسبة للرأسمالي، موجود كما لو أنه مجموعة من الموارد يمكن استغلالها لتحقيق الربح من طبقة مهيمنة.

لا يمكن لصانعي السياسات والمنظرين السياسيين إحراز تقدم من خلال تغيير الأفكار والمفاهيم وحدها؛ يجب أن يتعايش هذا التغيير مع إعادة هيكلة سياسية اقتصادية جذرية:

«من خلال عمل الأفراد في إخضاع هذه القوى المادية مرة أخرى لنفسها والغناء تقسيم العمل. هذا غير ممكن دون المجتمع. وهناك تجارب ناجحة لأنظمة سياسية تتعامل بنجاح مع التغيرات السريعة في المناخ، مثل: الصين وكوبا. في خضم عالم سريع التغير، يعاني من الانقراض الكبير. علينا أن نعمل نحو هدف أكبر؛ هو التكيف والاستجابة التقدمية لعالم يمر بتغيير سريع، حتى نضمن وجوداً مستداماً لأبناء البشرية طوال فترة بقاء الأرض لنا.»

هل هناك أمل بأن نلعب كرة القدم؟



الأفارقة بالدار البيضاء في المغرب، يتحدى المقهورون مأسيتهم بأن يلعبوا كرة القدم، العشرات منهم القادمون من حيث ترك الاستعمار أوطانهم منهوبة، يلطمون بأن يرحلوا إلى حيث رحل السيد المبجل ذو البرزة الأنيقة والحذاء اللامع إلى مدينته البلورية التي تتلأل مساءً بعد أن نهب مدينتهم.

يتشكلون في فرق تحمل أسماء أوطانهم، ويرتدون قمصاناً تحمل ماركات عالمية شاركت لعشرات السنين في أعظم وأكبر عمليات نهب المنظم في تاريخ البشرية في القارة السمراء «أديداس-نايك-بوما-بياتريك» ويلطمون باللعب في أندية سرفت واشترت بأموالها أعظم لاعبي كرة القدم في إفريقيا، ومنحتهم وهم الجنسية كي يقوموا بدورهم المعتاد في جلب الانتصار والمجد لمن لا يستحقونه.

في مخيم أولاد زيدان للمهاجرين يطوف التفاؤل على الوجوه خجلاً، بينما الأقدام تداعب كرة لطالما كانت مهمتها الأولى هي صناعة البهجة والفرح، وليس المال والشهرة. وفي لحظة صدق يقول جابل جيانغ، الهارب من قريته في السنغال: «تلعب كرة القدم لكي نستمتع بوقتنا وننسى».

هناك في ذلك المخيم ما لم يكن في أستاذ لوجينيكي في العاصمة الروسية، هناك كرة قدم، قد تبدو مهترئة وقذرة ولكنها أكثر متعة من تلك الكرة النظيفة التي تم تلميعها بمليارات الدولارات لكي تبدو لائقة بأقدام لاعبي الإمبراطورية الأم.

حطب ووقود المتعة

متجاوزاً حارتي وكرتي البالية بالاف الكيلو مترات، متناسياً فقري وعدم قدرتي على لعب الكرة حيث أريد، متفاجئاً ببشر أكلتهم الحرب ثمانين سنوات دون رحمة، متشفيماً في إمبراطورية منحتنا يوماً من الأيام كرة وقواعد كي نلعب لعبة، لكنها حرمتنا من الفوز عليها سنوات طويلة، منذ أن علمتنا اللعبة كي تخلق منا مهزومين، وحين تعلمناها رسلتها وخصصتها كي لا نستطيع أن نلعبها، فقط لنظل مشاهدين.

نحن المشاهدون، حطب الاستاد، وقود المتعة في المدرجات، ذائقوا جحيم الدقائق الأخيرة في المباريات، الحالمون بهدف الفوز، والرحيمون بلاعبينا عند الخسارة، نبكي في المدرجات طلباً من الله نصراً مستحقاً، قبل أن نبكي له طلباً لأن ينتقم ممن يسرقون ثرواتنا، نحن الخطأؤون في اختيار الفرق التي يسهل هزيمتها، لكننا لا نطلب المغفرة، فقط نطلب العدل، نطلب أن تعود كرة القدم لعبة لكي نلعبها، وليست سلعة لا نستطيع شراءها، نطلب أن تكون لعبة كرة القدم ملكاً للفقراء قبل الأغنياء، نطلب فقط وفقط أن يتروكنا نلعبها في حاراتنا، ولا يهدموننا من أجل أن يقوموا بإنشاء ملاعب جولف أو منتجعات سكنية.

بعد فوز كرواتيا على إنجلترا، سيدة الإمبراطوريات، هل هناك أمل أن نعود للعب كرة القدم؟

في غير مكان

في مخيم أولاد زيدان للمهاجرين

في مخيم أولاد زيدان للمهاجرين يطوف التفاؤل على الوجوه خجلاً بينما الأقدام تداعب كرة لطالما كانت مهمتها الأولى هي صناعة البهجة والفرح وليس المال والشهرة

في مصر عتيقة، أو كما يسمونها الآن بالقاهرة القديمة، وفي تلك الحارات الضيقة المتربة، والبعيدة عن أعين موظفي الحكومة ورجال الأمن والأغنياء والمتطفلين، كنت ألعب كرة القدم، متحفزاً، متمراً، رافضاً لكل المصطلحات المسافة، والعمق والعرض والطول، كنت أتحدى الأمتار القليلة التي كانت تصارعني بين جانبي الحارة، مشكلة جدراناً أشبه بجدران الباستيل في وجه الثوار.

محمد عدوي

سيراهنون على فوز الفريق السلافي، لكونه الأفقر تاريخياً واقتصادياً والأقل شأناً في إدارة العالم، كما أنها ما زالت تحمل «وصمة عار» ثقافتها السوفياتية، التي لن يغفرها رب الغرب أبداً! كانت دهشتي كبيرة حينما وجدت غالبية المشاهدين يسيرون معي على درب الخطيئة واللاعقلانية والطوباوية الكروية، الأقرب لمفهوم «العصفورية» عند «الشوام».

كان المدرج يهتز بعنف مع كل تمريرة أو ركلة مميزة للفريق الكرواتي، ورغم هدف التقدم للإنجليز إلا أن رائحة الأمل تكاد أن تشمها في الهواء، كما الياسمين في بدايات أيلول.

حينما دخل هدف التعادل كان الهوس كان قد أخذ مجراه، وانفتح سيل جارف من الحلم، مطلقاً من أعلى نقطة من سماء المقهورين، إلى سفح واد مُعتم من تاريخ الاستعباد والاستغلال، كانت الإمبراطورية البريطانية تسقط في مساحة لا تبلغ واحد على ألف من مساحة دنكيرك، حيث أبيض الجيش البريطاني على يد الجرمان أبناء عم السلاف، في دنكيرك في يونيو 1940، وفي حين كانت العيون تتابع دخول هدف الفوز للكروات كانت الأجساد قد انتفضت، معلنة بقدرتها على التعبير عن الفرح بكل الأشكال المفهومة وغير المفهومة.

ظللت لسنوات طويلة قادراً على تمييز المساحة، وترويضها من أجل أن أحصل على حقي في لعب كرة القدم في تلك الأمتار القليلة، كنت في تلك الأيام مؤمناً بأنني أمارس كرة القدم بكل وهجها ومتعتها.

كنت قادراً على تحدى انسحاب الدولة ومؤسساتها من دورها الأصيل في منحي مساحة اللعب فيها، كما كنت رافضاً للحلول الطبقية بكوني أجا إلى نادي الطبقة الثرية، ليس فقط لرفضني للمبدأ ولكن أيضاً لعدم قدرتنا المالية. في تلك الأيام البعيدة كنت لا أملك سوى طاقتي في الركض، أما الآن وأنا لا أملك سوى طاقتي في الفهم، فأستطيع أن أسأل ذلك السؤال الذي أتى بعد ما يقرب من خمسة وثلاثين عاماً: هل هناك أمل بأن نلعب كرة القدم؟

على درب الخطيئة

في مشهد أقرب للهوس كنت أجلس في مدرج دمر الثقافي أشاهد، مع المئات من المشاهدين، مباراة الدور قبل النهائي لكأس العالم ما بين إنجلترا وكرواتيا، ولاعتبارات كثيرة اخترت أن أشجع كرواتيا، وظننت حينما بدأت المباراة أنني سأكون مع القلة ممن

نحن المشاهدون وقود المتعة في المدرجات نبكي فيها طلباً من الله نصراً مستحقاً قبل أن نبكي له طلباً لأن ينتقم ممن يسرقون ثرواتنا

التعليم العالي.. قرار جديد وحذر مشروع

أقر مجلس التعليم العالي بتاريخ 12/7/2018، العودة إلى النظام الفصلي المعدل في الجامعات والمعاهد، وذلك اعتباراً من العام الدراسي 2018_2019.

■ عادل إبراهيم

كما وافق المجلس أيضاً على مقترح الاتحاد الوطني لطلبة سورية بإعداد مرسوم خاص بإضافة دورة رابعة في النظام الفصلي المعدل بالنسبة للخريجين فقط من حملة أربعة مقررات امتحانية على الأكثر.

لغط مشوب بالخطر

لقد أثارت القرارات أعلاه حالة من اللغط لدى الطلاب، مشوبة بالكثير من الخشية والحذر على مصلتهم ومستقبلهم، ولعل السبب في ذلك هو عدم معرفتهم بالحيثيات التطبيقية للنظام الفصلي، ومدى تأثيرها على سير العملية التعليمية والامتحانية، خاصة وأن غالبية الطلاب لم يطبق عليهم هذا النظام أو سواه بالشكل الحرفي طيلة السنوات الماضية، وذلك بسبب ظروف الحرب والأزمة، حيث كانت تضاف دورة استثنائية كل عام، بالإضافة إلى اتباع أسلوب الترفع الإداري خلال هذه الفترة، وهي عبارة عن امتيازات من خارج الأنظمة والقوانين الجامعية، مراعاة لظروف الطلاب.

ولعل السبب الآخر للخشية والحذر لدى الطلاب مصدره تدني معدلات الثقة بالقرارات التي تصدر عن وزارة التعليم العالي بما يخص مصالحهم، حيث كان لبعض القرارات الكثير من السلبيات التي دفعوا ضريبتها، سواء على حساب جدهم، أو على حساب معيشتهم، وخاصة القرارات المتعلقة بالرسوم السنوية، والتحويل من نظام التعليم العام المجاني إلى الموازي المأجور بالنسبة للطلاب المستفيدين والمفصولين، وغيرهم، أو على مستوى معدلات القبول الجامعي،

أو نسب النجاح التي من المفترض ألا تقل عن 20% في كل مادة، لكن واقع الحال يقول: إن هذه النسب تكون أحياناً دون الـ 10%، ما يعني عدم التقيد بهذه النسب، أو على مستوى الكتاب الجامعي وما له ما عليه، وغيرها من القضايا الطلابية الأخرى.

حسب القانون

النظام الفصلي المعدل، بحسب المرسوم 245 لعام 2010، يقضي بما يلي:
- تقسم السنة الدراسية في النظام الفصلي المعدل إلى فصلين دراسيين.
- تجري الجامعات ثلاث دورات امتحانية في السنة الدراسية تُحدد مدتها في التقويم السنوي الذي يصدر عن مجلس التعليم العالي وتشمل امتحانات كل فصل، والمقررات التي يتم تدريسها في هذا الفصل فقط، كما تجري امتحاناً صيفياً يشمل مقررات الفصلين معاً.
- يحق للطلاب الدخول إلى امتحانات الدورة الصيفية إذا كان مجموع المقررات التي يحملها لا يزيد على ثمانية مقررات.
- يُسمح لطلاب السنة النهائية الذي استنفد مدة الإبقاء على التسجيل بالتقدم من خارج الجامعة إلى خمس دورات امتحانية متتالية تلي مباشرة الدورة التي استنفد بها فرص التسجيل.

فيد الاختبار

ذلك يعني: أن النظام الفصلي المعدل سبق وأن وضع بالتنفيذ لمدة عام دراسي واحد فقط لا غير قبل سني الحرب والأزمة، وبالتالي لم يتسن أمام الطلاب والأساتذة والإداريين والمختصين الوقت الكافي كي تتم دراسة آثاره ونتائج بموضوعية.



مطلب محق

لعل الطلاب الخريجين في العام الدراسي الحالي، من حملة أربعة مقررات امتحانية على الأكثر بنتيجة امتحانات الفصل الثاني من هذا العام، هم الأكثر تخبطاً، حيث لم يتبين ما إذا كان سيصلهم مشروع المرسوم الذي تمت الموافقة عليه أعلاه أم لا؟ حيث يرى هؤلاء أنهم الوحيدون الذين من الممكن أن يظلموا من خلال اعتماد النظام الفصلي المعدل وتطبيقه اعتباراً من العام الدراسي القادم، حيث من الممكن أن تكون نتيجة ذلك عبارة عن عام دراسي كامل بالنسبة إليهم، وذلك في حال كانت بعض المواد المحمولة من مواد الفصل الثاني، وهؤلاء يطالبون بأن يتم تشميلهم بمشروع المرسوم أعلاه وتطبيقه عليهم خلال العام الدراسي الحالي في حال تم إغفالهم منه، وهم بذلك محقون من كل به، خاصة وأنه لم يتبين حتى الآن ما إذا كان سيصدر مرسوم بدورة استثنائية في نهاية هذا العام الدراسي أم لا؟

وبالعموم، من الممكن القول: إن هذا النظام قد يخفف العبء الدراسي على الطلاب من خلال التقيد بمواد كل فصل على حدة بالامتحانات الفصلية، مع عدم حرمانهم من فرصة إضافية للمواد المحمولة في نهاية كل عام بما لا يتجاوز 8 مواد، بشكل نظامي دون الحاجة لدورة استثنائية، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء الإدارية، وضغط البرامج الامتحانية، وغيرها من القضايا الكثيرة الأخرى التي من الممكن أن تحسب من الإيجابيات. وربما كما غيره من أنظمة التعليم، من المفروض أن يبقى موضع البحث والتدقيق والملاحظات، من أجل تحسينه وتصويبه بما يخدم العملية التعليمية ومخرجاتها، وبما يؤمن مصلحة الطلاب، أي: أنه في المرحلة القادمة سيكون رهن الاختبار العملي بالمفهوم الإيجابي، وعسى ألا يكون رهن التجريب على حساب الطلاب ومصالحهم.



ظاهرة التعفيش والتراخي الرسمي

■ مراسل قاسيون

إدانة شعبية

الرفض الشعبي المتصاعد في مدينة السويداء لظاهرة التعفيش، كان بسبب الانتشار الكبير للممتلكات المسروقة في أسواق وساحات المدينة، وفي بعض البلديات المحيطة بها، وقد تضارفت جهود الهيئات المدنية والدينية رفضاً لهذه الظاهرة وأثارها السلبية، وصولاً لإصدار بيانات تحرم عمليات التعفيش والسرقة كما تحرم التجارة بالمسروقات، مع «حرم ديني» لكل من يتعامل بالممتلكات المعفشة، كون هذه الظاهرة وتوابعها ونتاجها، تعتبر خرقاً للعادات والتقاليد، وخروجاً عن الأخلاق، كما بدأت بعض العائلات بإصدار بياناتها الخاصة بها، تأكيداً على عدم التعاطي والمتاجرة والترويج للمواد المسروقة، وصولاً للتبرؤ ممن لا يلتزم بذلك.

الظاهرة الأكثر إيلاً

ظاهرة التعفيش، قد تبدو كما غيرها من الظواهر السلبية الأخرى التي انتشرت على هامش الحرب والأزمة طيلة السنوات الطويلة الماضية، لكنها من كل بد الأكثر إيلاً وذلك بسبب تعميمها

تتصدر مدينة السويداء المشهد على مستوى الإدانة الشعبية لظاهرة التعفيش حالياً، وذلك على إثر عمليات التعفيش الأخيرة، والمستمرة، التي طالت البيوت التي نزع منها أهلها في المنطقة الجنوبية، من ريف درعا وبلداتها وقرائها، بنتيجة العمليات العسكرية فيها.

قبل الجهات الرسمية لمنع هذه الظاهرة من الاستمرار، لا على مستوى ردع هؤلاء المستغلين والمستفيدين والفاسدين، ولا على مستوى ضبط الطرقات ومراقبتها من أجل منعها ومحاسبة القائمين عليها، فلا شك لدينا بأن لدى الدولة ما يؤهلها للقيام بواجباتها ومسؤولياتها على هذا المستوى، عبر الجهات العديدة المخولة رسمياً بالقيام بهذه المهمة، وغيرها من المهام على مستوى الظواهر السلبية الأخرى، وهي قادرة على ذلك، ولا يوجد أي مبرر للتقصير بهذه المسؤولية.

ويبقى السؤال بعد كل ذلك: لماذا هذا التراخي إذا؟

ضريبة التعفيش، شقاء وجهه عمر مضى، ولا يمكن بأية حال أن تعوض، وخاصة في ظل استمرار الوضع المتردي اقتصادياً ومعيشياً.

الدولة مسؤولة

المؤسف، أنه وبرغم كل حملات الإدانة الشعبية لهذه الظاهرة، أنها ما زالت مستمرة، وعلى ما يبدو أن من يقف خلفها من ضعاف النفوس والمستفيدين والمستغلين والفاسدين، لن يتورعوا عن الاستمرار بما اعتادوا عليه من سرقة لممتلكات المواطنين كلما فسح المجال أمامهم لذلك. والمؤسف أكثر، أنه وحتى تاريخه لم نسمع عن أي تحرك جدي من

وعمق أثرها، حيث لم تخل أية رقعة جغرافية طالتها المعارك من عمليات التعفيش المنظم لها، إلا ما ندر، فكل مدينة وبلدة وقرية اضطر أهلها للنزوح عنها بسبب المعارك وهرباً من الموت المتوقع فيها، طالتها أيدي المعفشين الذين يعملون كالجراد، فلا يتركون خلفهم أثراً على عين في هذه البيوت، من الأثاث المنزلي، إلى الكهربيات، إلى كبلات الكهرباء في الجدران، وحتى لبلاط الأرضيات، ولتصبح هذه البيوت على العظم من جديد، ناهيك عما حل بهذه البيوت من الدمار، الكلي أو الجزئي، والنتيجة، أن المواطنين الذين دفعوا ضريبة الحرب نزوحاً وتشرداً، سيدفعون

«هلسنكي».. انتهاء حقبة القطب الواحد رسمياً



«تخوف أوروبي من سلوك ترامب أثناء لقائه بـ بوتلين في هلسنكي»، «استطلاع: بوتلين سيكون الراجح من قمة هلسنكي»، «صفقة كارثية قد يتوصل إليها ترامب وبوتلين في هلسنكي»، «هل ترامب مؤهل لقمة هلسنكي؟»، «الظلال السوفياتية تغطي قمة ترامب_بوتلين»، «بوتلين سيحتال على ترامب في هلسنكي... كيف سيحدث ذلك؟».

ترامب إعلامياً، والاستباق على نتائج القمة المرتقبة، وربما طمحت بعض هذه الأوساط المتضررة إلى عرقلة انعقاد القمة من أساسها، وهو ما يفسر حالة الهجوم الكبير الذي تلقاه ترامب أثناء انعقاد قمة حلف شمال الأطلسي «الناتو» في هلسنكي أواخر الأسبوع الماضي.

عن هلسنكي

تتمتع العاصمة الفنلندية بتاريخ حافل في استضافة القمم التي شهدت توافقات أو ترسيماً في بعض الأحيان لمواضع النفوذ وموازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. بدءاً من العام 1975، حين جمعت كلاً من الرئيسين الأمريكي، جيرالد فورد، والروسي ليونيد بريجنيف، مثبتةً بذلك موازين القوى لما بعد حقبة الحرب الباردة، وصولاً إلى العام 1990، حين عُقد لقاء القمة بين الرئيسين جورج بوش الأب وميخائيل غورباتشوف، والتي كان لها دورٌ محوري في دفع عملية تفكك الاتحاد السوفياتي تحت شعار «تنظيم العلاقات بين البلدين».

تبعاً لذلك، يمكن فهم الخصوصية التي تكتسي عقد لقاء القمة هذا الشهر بين ترامب وبوتلين. حيث ستكون خطوة في اتجاه تظهير ميزان القوى الدولي الجديد، بما فيه من تراجع في الوزن النوعي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وتقدم في الوزن ذاته لدى روسيا وحلفائها التي بدأت بوادها منذ زمن، وباتت اليوم تحتاج إلى اتفاقات تتلقها من مرحلة التحليلات والإنكار إلى مرحلة التكيف.

في هذه الحالة، سيكون الأمريكي

مضطراً للتوصل إلى اتفاقات في كل القضايا المطروحة على طاولة البحث. وبالاستناد إلى التصريحات الرسمية والتحليلات السياسية حتى الآن، فإن مواضيع القمة المرتقبة من شأنها أن تركز بشكل أساسي على ملفات كوريا الشمالية، وسورية، وأوكرانيا، واتفاقية التجارة الحرة، والعلاقات مع أوروبا ومسألة الدرع الصاروخي...

ماذا سيغير وجود امي رئيس امريكي آخر مكان ترامب اليوم؟ هل كان الاعتراف العملي بتغيير الموازين أقل إبلاماً لواشنطن من الآن؟

لا مقايضة ولا ضربة قاضية

تكثر المغالطات في تحليل القمة المقبلة، سواء من جانب التحليلات التي تميل إلى تصوير الموضوع على أنه مقايضة بين الدولتين الكبيرتين، أو تلك التي تغالي في تقدير حجم التنازلات التي سيضطر الجانب الأمريكي لتقديمها. في الجانب الأول، ينسى أصحاب مقولة «المقايضة» أن هذه العملية لا يمكنها أن تتم إلا بين قوتين متكافئتين من حيث الوزن النوعي عالمياً، بما يجعل منطق التفاهات بينهما يسيراً في اتجاه الاتفاق المتبادل على تقاسم النفوذ دولياً. غير أن واقع الحال يخالف تماماً الأساسات التي يبنى عليها هذا الطرح. فالولايات المتحدة لا تتعاطى مع خصوم استراتيجيين يتقدمون في الساحة الدولية ويزداد وزنهم في وقت تحافظ فيه هي على وزنها النوعي دونما تغيير. بل تتعاطى مع تغيير في موازين القوى يشمل تراجعاً أمريكياً في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية. ما يعني: أن اللقاء الذي سينعقد في هلسنكي لن يكون بين قوتين متكافئتين إذا ما أخذنا عامل التحالفات الدولية وتغيراتها لكل منهما بعين الاعتبار.

في المقابل، يذهب بعيداً جداً عن

الحقيقة، المنطق الذي يصور موضوع القمة على أنه انهيار أمريكي ناجز وكامل، وأن ما سيجري فيها، هو عملية استسلام أمريكية واضحة دون شروط. حيث إن الولايات المتحدة وحلفاءها لم ينهزموا بالضربة القاضية، بل كما أكدنا سابقاً إن هذه الخسارة ستكون بالنقاط، نظراً لوجود السلاح النووي، وغياب الحرب المباشرة بين الطرفين. فما الذي سيجري إذا في قمة هلسنكي؟

أكبر من ترامب

ما سيحدث في هلسنكي هو: إعلان بهذا الشكل أو ذاك عن انتهاء حقبة «القطب الواحد» رسمياً، وعن أن خارطة القوى العالمية قد تغيرت وتواصل تغييرها. لكن، هل يمكن تحميل ترامب وحده مسؤولية هذا التدهور الحاصل في الوزن النوعي للولايات المتحدة الأمريكية؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي أسئلة أخرى: فماذا كان ليغير وجود أي رئيس أمريكي آخر مكان الرئيس ترامب اليوم؟ وهل كانت عملية الاعتراف الأمريكي العملي بتغيير موازين القوى لتكون أقل إبلاماً لواشنطن مما هي عليه الآن؟ بعيداً عن الدخول في دوامة اللعبة الإعلامية المثقلة بالتحليلات السياسية والنفسية لسلوك الرئيس الأمريكي، تهدف محاولات تسخيف ترامب قبيل القمة المرتقبة إلى تحميله وحده مسؤولية التنازلات التي تضطر الولايات المتحدة - موضوعياً، بديموقراطيتها وجمهوريتها - إلى تقديمها كنتيجة لتغير موازين القوى الدولية.

تهدف محاولات تسخيف ترامب قبيل القمة إلى تحميله وحده مسؤولية التنازلات التي تضطر الولايات المتحدة إلى تقديمها كنتيجة لتغير الموازين.

■ احمد الرز

من الآن فصاعداً، ينبغي على الماكينة الإعلامية الليبرالية بشقيها العربي والغربي - كبح جماح الحملة الإعلامية التي نظمتها هي ذاتها سابقاً إبان تعيين جون بولتون مستشاراً للأمن القومي الأمريكي بقرار من الرئيس ترامب. فالرئيس «الحازم والجسور» الذي لا ينكسر له عود في مواجهة «الشيطان الروسي»، عليه منذ الآن أن يتحول إلى «أبله بليد» يقوده «جنونه» إلى «التفريط» بما تبقى من أوراق التحكم الأمريكي في العالم.

ترامت العملية الإعلامية لتحويل ترامب من رئيس متمكن إلى «إمعة»، مع الإعلان عن قرب انعقاد قمة هلسنكي/ فنلندا في السادس عشر من الشهر الجاري والتي ستجمع كلاً من الرئيسين الأمريكي، دونالد ترامب، والروسي، فلاديمير بوتلين. وبالنظر إلى خصوصية مكان القمة وتوقيتها وطبيعة الملفات المندرجة في جدول أعمالها، وحجم التنازلات المتوقعة فيها، يمكن فهم حالة الهلع التي تقود الأوساط الأمريكية والغربية المتضررة من حدث كهذا إلى تشويه صورة

الصورة عالمياً



- تظاهر المنات من أهالي محافظة النجف، احتجاجاً على تردي تجهيزهم بالتيار الكهربائي، فيما حملوا شعار «شلع فلح كلهم حرامية»، وامتدت المظاهرات من البصرة إلى محافظات مجاورة.



- أكدت وزيرة الدفاع الهندية نيرمالا سينارمان: أن المفاوضات مع روسيا لشراء أنظمة «إس 400» الروسية للدفاع الجوي مستمرة رغم ضغوط الولايات المتحدة، وهي في مراحلها النهائية.



- قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: إن حلف الناتو أصبح منظمة عديمة النفع من بقايا الحرب الباردة، وإن توسع الناتو لا يساعد في رفع مستوى الأمن لدول الحلف.



- أعلن مساعد وزير الخارجية الصيني جان تسون: أن زعماء الدول الأعضاء في «مجموعة بريكس» سيدرون بوضوح أثناء فتمتهم المقبلة في جوهانسبرغ على تشديد السياسة الحمائية الأمريكية.



- قال عضو المكتب السياسي، في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ماهر الطاهر: إن وفد الجبهة افتتح على نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف أن تلعب روسيا دوراً في مسألة إنهاء الانقسام.



- وصفت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، اتهامات واشنطن لروسيا بالتعاون مع حركة «طالبان» المتطرفة بأنها فارغة، مشيرة إلى أن البنغاليون تحاول بذلك إخفاء إخفاقاتها في هذه الدولة.

البريكست «القاسي»



«حلم البريكست يموت»، هكذا وصفه بوريس جونسون، وزير الخارجية البريطاني الذي قدم استقالته احتجاجاً على فحوى «الورقة البيضاء» التي قدمتها تيريزا ماي كخطة لمفاوضات الانسحاب مع الاتحاد الأوروبي، خطة عمادها الحفاظ على روابط اقتصادية وثيقة مع الاتحاد.

■ عليا نجم

جونسون رأى في الخطة أيضاً مقدمة لتحويل بريطانيا إلى مستعمرة للاتحاد الأوروبي، وهو ليس وحده من استقال بل أيضاً ديفيد ديفيس، الوزير المكلف بملف بريكست، معتبراً أن الخطة ستمهد لسيطرة الاتحاد الأوروبي على قطاعات واسعة من الاقتصاد البريطاني.

بريكست سلس أم قاسي؟

خطة بريكست الجديدة والتي لاقت اعتراضات واسعة داخل البرلمان، كشفت عن انقسامات داخل حزب «المحافظين» الحاكم بين دعاة «بريكست قاسي» و«بريكست سلس»، يرى البعض أنها قد تفضي إلى أزمة حكومية قد تطيح برئيسة الوزراء. وهو ما يعكس صعوبة الموقف البريطاني بين ضرورات تطبيق البريكست والخروج من الاتحاد الأوروبي في سبيل الخلاص من تبعات أزمته الاقتصادية المتصاعدة منذ عام 2008 - وهو ما صوت عليه 52% من الشعب البريطاني إيجاباً - وصعوبة الانفكاك نتيجة للارتباطات الاقتصادية العميقة مع الاتحاد، ودورها المالي ضمن المنظومة الرأسمالية القائم منذ عقود مضت.

عناوين الخطة والشبكة المالية

فالقطة المالي البريطاني اعتبر أن خطة بريكست التي وضعتها الحكومة «ضربة حقيقية» لهذا القطاع المهم في لندن، لأنها تضر بالوظائف وعائدات الضرائب والنمو، كونه يمهد لعلاقات تجارية أقل قرباً مع أوروبا. وتقدر الأصول التي تتم إدارتها في بريطانيا لحساب عملاء

بريطانيا، أي يريد خروج بالحد الأدنى، وبالتالي هذا الواقع يمهد لسيناريوهات عدة:

- «بريكست سلس» وهو ما يعتبره مناصرو الانسحاب بريكست هزيل، أي تبعية لأوروبا لأن ثلثي الاتفاقيات ستبقى مثل ما هي وخاصة فيما يتعلق بالجمارك. هذا السيناريو سيمهد لتعمق الانقسامات داخل التكتل الحاكم، وربما الإطاحة برئيسة الوزراء تيريزا ماي، التي حذرت من صعود جيرمي كوربن وحزب «العمال» اليساري كبديل عن «المحافظين» إذا ما قام المحافظين بنزع الثقة عنها.

- الخروج دون اتفاق، وهو ما هددت به تيريزا ماي الاتحاد الأوروبي في حال لم يغير موقفه من مقترحات بلادها، ولكن هذا السيناريو يعني تعرض بريطانيا لمحاكمات قضائية من الاتحاد الأوروبي، ورفع فاتورة البريكست المقدر حتى الآن بـ 40 مليار يورو، أي ضغوط مالية واقتصادية إضافية على لندن.

- تمديد المفاوضات وتأجيل موعد البريكست المقرر في شهر آذار عام 2019 أي تعقيد إضافي للمفاوضات، وربما صدق نبوءة جونسون الذي حذر فيها من بريكست «سلس ومنزل وبلا نهاية».

يرى مناصرو «البريكست القاسي» بأن «البريكست السلس» خياراً أسوأ من الالابريكست، سيحول حلم استعادة السيطرة على الحدود والقوانين والأموال البريطانية إلى كابوس من التبعية الأوروبية. وهو تخوف محق، فالاستقلال يتطلب ما هو أعمق من مجرد انسحاب، يتطلب تغييراً يطل بنية البلاد الاقتصادية بما يسمح بالانفكاك من تبعية رأس المال وأزماته...

أوروبيين بحوالي 1,4 تريليون جنيه إسترليني أي ما يعادل «1,85 تريليون دولار»، كما تجري في المنطقة المالية في لندن معظم تعاملات الاتحاد الأوروبي للبنوك وشركات التأمين.

المفاوضات المتعثرة مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاق البريكست تقوم على ثلاثة محاور وهي التسوية الجمركية، وإدارة حدود البلاد، والحدود الإيرلندية. أما الفكرة المركزية التي تقوم عليها الخطة الحكومية الجديدة بشأن العلاقة المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي بعد الانسحاب هي إنشاء «منطقة تجارة حرة للبرصانع»، وإنشاء «قواعد مشتركة للمنتجات الصناعية والزراعية». كذلك تتيح الخطة لبريطانيا إمكانية توقيع اتفاقيات تجارية خاصة بها، ووضع حد لتقل الأشخاص، وعدم الالتزام بقرارات محكمة العدل الأوروبية.

«منطقة التجارة الحرة» مع الاتحاد الأوروبي لم تجب الإدارة الأمريكية، ورئيسهم ترامب، معتبراً أن خطة ماي ستقتل على الأرجح إمكانية إبرام اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، واصفاً الأمر بأنه مختلف كثيراً عن البريكست الذي صوت عليه الشعب. الموقف الذي عبر عنه ترامب يعكس إلى درجة كبيرة السلوك الأمريكي مع «حليفه» الأوروبي، فالترامب الأمريكي يستدعي من مصلحتهم مزيداً من الانقسامات في التكتلات الكبرى، وخاصة مع تنامي الشرخ في هذا التحالف، وهو ما عبر عنه ترامب قائلاً: «في الواقع، لقد أخبرت تيريزا ماي كيفية فعل ذلك، لكنها لم توافق، لم تستمع إلي. لقد أردت أن تسلك طريقاً مختلفاً».

سيناريوهات الخروج

الاتحاد الأوروبي بدوره لا يريد خروج

صعوبة الموقف البريطاني بين ضرورات تطبيق البريكست وصعوبة الانفكاك نتيجة للارتباطات الاقتصادية العميقة مع الاتحاد الأوروبي

اختراع العطلة...



بات الاثنين المقدس مرتبطاً أكثر فأكثر بالبهيمية وبالسرك. فوفقاً للمؤرخ دوغلاس ريد: «باتت نصف عطلة السبت تستخدم لصيد السمك، فمنح ثلاث ساعات يوم السبت كان يقابله أخذ تسع إلى عشر ساعات أو حتى إحدى عشرة ساعة يوم الاثنين».

تغريب العمال عن النشاط الإنتاجي

لكن تقويض الاثنين المقدس كان يمتد إلى أكثر من مجرد تمديد عدد ساعات العمل الأسبوعية سبع أو ثماني ساعات: فكما ذكرنا قبلاً، فإن جعل العمال يظهرين بشكل منتظم وروتيني يوم الاثنين كان جزءاً من تحويل العمل المرتبط بالمهمة إلى عمالة مرتبطة بالوقت. فكما كتب ثومبسون في مقاله الكلاسيكي: «الوقت انضباط العمل والرأسمالية الصناعية». قاد هذا التحويل إلى زيادة الغموض في حياة العمل. فعندما كان العمل يرتبط بالمهمة، مهما كانت هذه المهمة صعبة، فقد أظهر العمال ذكاءً كبيراً في التعامل معها: فقد كان لإتمام هذه المهمة بداية ونهاية، وأن حصيلتها وثمرة عمل أحدهم هي أمر قابل للمس. ووفقاً لتعبير ثومبسون: «بدا واضحاً بأن الفلاحين والعمال يحرصون على: الضرورة الملحوظة».

فالأمر ليس ذاته مع العمالة المحددة زمنياً: يبدأ المرء وينتهي دون أن تنتهي المهام، وهو ما يظهر بشكل واضح بأنه معزول عن أي منتج أخير، ليكون مجرد قطع من عملية أكبر مبهمه بالنسبة للعاملين فيها. وعليه فإن القضاء على الاثنين المقدس قد نتج عنه بالإضافة لزيادة ساعات العمل الكمية، نقلة نوعية ناحية ما سماه ماركس: تغريب العاملين عن «منتج العمالة» و«عن النشاط المنتج».

كانت مدارس القرن التاسع عشر في هذه الأثناء، وهي «المحركات البخارية للعالم الأخلاقي» كما وصفها الأوبينيون «حركة اشتراكية طوباوية من القرن التاسع عشر»،

فقد عبر أحدهم بالقول: «لن يقوموا بأكثر من العمل الضروري لهم».

العمل لأكثر وقت ممكن

أصبحت هذه المشكلة حادة فجر بزوغ القوة البخارية. فقد احتاج الرأسماليون، مدفوعين باستثماراتهم الكبيرة في وسائل الإنتاج، إلى الأيدي العاملة لتشغيل الآلات لأكثر وقت ممكن في اليوم، وهي الحاجة التي وقف يوم الاثنين المقدس عائقاً أمامها.

إضافة إلى التكتيكات المباشرة لإلغاء عطلة الاثنين، مثل: الحرمان من أجر يوم الثلاثاء لمن يغيب يوم الاثنين، فقد كان هنالك تطوران قوضا مؤسسة الاثنين المقدس في منتصف القرن التاسع عشر. كان الأول، هو: الصرامة الأخلاقية للعصر الفكتوري: فليس من قبيل المصادفة أن حركة الزهد الأولى قد نشأت في بداية القرن التاسع عشر، وقد كانت موجهة بشكل خاص من أجل مداواة العادات «المحظية» المفترض وجودها لدى الطبقة العاملة. لقد تطلب إيقاع الآلة البخارية إنهاء الاثنين المقدس، ولهذا أتت حركة الزهد لتظهر المرح بأنه أمر بربري.

التكتيك الثاني، هو: حركة «نصف عطلة» يوم السبت. كان أرباب العمل يشيدون بأنفسهم دوماً بأنهم يمنحون العمال نصف يوم راحة في مساء يوم السبت «لحسّ الطبقات العاملة أن تكون أكثر ثباتاً... وأن تمنحهم الوسيلة لإعادة تجديد أنفسهم بشكل شرعي». شددت الصحافة على هذا الأمر ونشرت شهادات امتنان لعدد من العمال على إحسان أرباب عملهم. ثم تحولت النشاطات المخطط لها: «المتعة العقلانية»، مثل: الحفلات الموسيقية، وكرة القدم، إلى النشاطات المعتمدة في العطلة، وقد أصبحت إجبارية للنساء بموجب قانون المصانع لعام 1867 ثم فازت بها حركة الساعات التسع عامي 1871-1872. ومع تحول نصف عطلة يوم السبت إلى عادة،

من اختراع العطلة؟ وكيف تحددت أيامها؟ وهل تعتبر حاجة الإنسان للراحة واللهو كسلاً ومضيعة للوقت؟ يوضح المقال التالي كيف أن رأس المال وأرباب العمل عملوا على استغلال قوة العمل للحد الأقصى، وفي سبيل ذلك حددوا له متى يعمل ومتى يستريح، مما أضع مفهوم التوازن الصحيح بين العمل والترفيه.

■ بنجامين فونج - كاثي ويكس تغريب وإعداد: عروة درويش

رغم أن إحياء يوم القيامة كان هو السبب الرسمي الذي جعل المسيحيين الأوائل يعتبرون أن يوم الأحد ممكن أن يكون يوماً للراحة بدلاً من السبت، فقد كانوا راغبين أيضاً بتمييز أنفسهم عن اليهود، وقد ترجمت هذه الحماسة إلى تدوين يوم الأحد كيوم راحة في التشريع الكنسي والمدني.

«الاثنين المقدس» قبل الثورة الصناعية

بعد قرن ونصف من ذلك، أشار أعضاء حركة السبتيين إلى هذا الأمر بوصفه معاداة للسامية، ولكونه تأثيراً شديداً لعبادة الشمس الوثنية التي انتشرت بين المسيحيين الأوائل. لكن المخاوف السياسية المؤقتة لم تؤثر على الاحتفال بيوم الراحة هذا، ولذلك زالت هذه النقاشات بعد فترة.

هنالك سبب دعا إلى إعادة تقديس يوم السبت في القرن التاسع عشر، وهو السعي إلى نزع الشرعية عن يوم الاثنين وليس الأحد. ففي إنكلترا ما قبل الصناعية وفقاً لقصيده جورج ديفيس: «الناس من جميع الطبقات وفي كل الأوقات أطاعوا العريضة الاحتفالية لهذا اليوم المرح». لم يقتصر الأمر على طبقة العمال المهرة، بل جميع طبقات العمال شهدوا «الاثنين المقدس» كعطلة من العمل، وهو الأمر الذي أثار استياء رجال الأعمال الناشئين. فرغم أن الكثير من العمال

كانوا يقضون الاثنين المقدس في الحانات وفي أماكن صراع الديوك والكلاب، فقد كان أيضاً يوماً للراحة والاجتماع وصله الرحم. فقد كان اليوم الذي تكون فيه الحقائق العامة: «بشكل حرفي مزدحمة بالطبقة العاملة التي ترتدي أبهى حللها بلباقة وبسعادة».

واقع أن الاثنين تم اعتماده سابقاً كيوم للراحة هو نتيجة تواتر نمطي يعود لحقبة العمل ما قبل الصناعي، والذي كان يجتمع فيه العمال لإتمام مجموعة محددة من المهام والعمل بشكل مكثف بضعة أيام حتى إتمامهم لهذه المهام، لينصرفوا إلى اللهو والراحة بقية الأسبوع. ورد في وصف ثومبسون: «كان نمط العمل يقوم تارة على العمالة المكثفة وتارة على الراحة، وذلك في الوقت الذي كان الأشخاص يتحكمون بحياة العمل الخاصة بهم». كانت فكرة أن تقوم بعمل ما خلال وقت معين بشكل منتظم، وقت مقطوع من وقت «الهوايات» لا يزال أمراً غريباً. في عام 1806 تم تعيين لجنة من مجلس العموم لتقدير وضع صناعة الصوف في إنكلترا ووجدت بأن: «هنالك نفوراً من جانب الرجال من أية ساعات عمل معينة أو عادات منتظمة». لقد كان العمل يعني أداء مجموعة من المهام، وعندما يتم الانتهاء من هذه المهام يمكنك العودة للعب من جديد.

ومما لا يثير دهشتنا فقد كان أرباب العمل لا يتوقفون عن إبداء امتعاضهم «بسبب الصعوبات الكبيرة في حمل رجالهم على العمل أيام الاثنين» وعن انزعاجهم من عدم قدرة الحوافز المادية على تغيير سلوكهم.

لقد كان العمل

يعني: أداء

مجموعة من

المهام وعندما يتم

الانتهاء من هذه

المهام يمكنك

العودة للعب من

جديد

وفنون الحياة الضائعة



المعنى والمتعة في أزمنة وأماكن اللاعمل. أو الموجة الثانية من النسويات، بمن فيهن النسويات المرتبطات بحركة «الأجور للعمال المنزلية»، اللواتي أصررن على أنه سواء أكان عملاً مأجوراً أم عملاً أسرياً غير مأجور، هو ليس بالأمر الذي يجب على النسوة أن تطحنن إليه، وعليهن على العكس أن يحاولن الفرار منه. وقد يشمل تاريخ عدم التلاؤم مع أخلاقيات العمل هذا أيضاً مختلف أنواع ثقافات الشباب الفرعية، بدءاً من البيتيين إلى الهيببيين، مروراً باليونكس والمتكاسلين، جميع هؤلاء يشكلون معارضة لما دعاه إدوارد ثومبسون: «قيم عهد المتطهرين». يجد التمرد ضد فرض العمل اليوم، ما يعبر عنه في جداول أعمال عدد من الجماعات والمنظمات الناشطة، ويمكن القول: إن بعض أكثر الأمثلة حيوية خرجت من رحم حركات الشوكية الأوروبية. لم تستجب هذه الحركات لزيادة تهليل التشريعات ولزعزعة الأمان في العمل بالدعوة لاستعادة علاقات الأجور المستقرة، والتي يمكن الاعتماد عليها، والتي يفرضها طرف واحد وتعود لعلاقات الأجر والاستهلاك التقليدي، بل بالدعوة لكينونة تؤمن علاقات مختلفة بين الحياة والعمل. إن ما أقصده هو القول ببساطة إن تاريخ فرض العمالة المأجورة وأخلاقياته المهيمنة لا يمكن أن يكتمل دون التاريخ الموازي للتمرد عليه ورفضه.

أمراً مهيماً ثقافياً، لكنها بالتأكيد ليست مُحكمة ولا غير قابلة للتخطئة. وقصة أخلاقيات العمل الرأسمالية لا تدور فقط حول التابعين الأذلاء وصراعهم للحصول على التقدير، بل أيضاً حول إنكار ومقاومة الخطاب المعياري للعمل. هناك تاريخ مواز يضم أولئك الذين «فشلوا» في استيعاب «كتاب العمل المقدس»، وهم «التابعون السيئون» الذين يقاومون، وربما يتفادون المساواة حتى. يمكن أن يركز أحد فصول هذا التاريخ على احتجاجات قطاعات الطبقة العاملة الصناعية، التي لم تستطع الأخلاقيات العمالية أن تعبر عن وعيهم الطبقي. إنهم الذين يفهم مايكل سيدمان: «يتجنبون المكان والزمان واحتياجات العمالة المأجورة». وقد يبرز وجه آخر لرأي أولئك العاديين الذين يقارعون الرؤساء والقادة، بحيث لا يرون في أوقات الفراغ لا وسيلة لإعادة إنتاج قوة العمل وضمان الاستهلاك، ولا كطريقة لنشر فرص العمل المتاحة ودفع الأجور للأعلى، بل كهدف بحد ذاتها. يمكن لهذا التاريخ البديل أن يركز أيضاً على القصة التي يرويها روبن كلي عن شرائح من الطبقة العاملة السوداء في الولايات المتحدة، مثل: ذوي المعاطف الطويلة «zoot suiters» ومحبي الجاز: «الذين رفضوا أن يتحولوا إلى بروليتاريين صالحين» واتبعوا طريقاً آخر من التمرد العرقي، ساعين لإيجاد

تقويض الاثنين المقدس قد الحق ضرراً كبيراً بنوعية الحياة القائمة والمحملة للطبقة العاملة وتم منحهم نصف يوم مقابل يوم كامل

دقائق وإلى البرنامج التلفزيوني الذي لا تتجاوز مدته الاثنتين وعشرين دقيقة. وتم بهذا وضع تعريفات غشاشة «للعمل» و«للحياة». ثم في سبعينيات القرن التاسع عشر: «لسنا بحاجة للقول: أن ليالي السبت قد احتشدت «الهة العرض» بأعداد كبيرة في المسارح، وبأن الأرضية قد دخلت وهيئت لتنمو اتحادات كرة القدم».

وكما قال ثومبسون: فمن الخطأ أن نسأل أنفسنا عن كيفية القيام «باستهلاك جميع وحدات زمن الفراغ الإضافية» في عالم ما بعد الرأسمالية، ذلك أن مثل هذا السؤال يفترض تعريفاً لوقت الفراغ معادياً للاشتركية، تعريفاً تمت صياغته من قبل حماة عطلة نصف يوم السبت. إن السؤال الحقيقي، وهو السؤال الذي يتعارض مع ثمار الذاتية الحالية، هو: «كيف ستكون كمية خبرات البشر الذين يملكون كل هذا الوقت غير الموجه ليعيشوه؟».

وصل ريد إلى استنتاج مفاده أن: «تقويض الاثنين المقدس قد أحق ضرراً كبيراً بنوعية الحياة القائمة والمحملة للطبقة العاملة. تم منحهم نصف يوم مقابل يوم كامل. عند الخضوع لمعايير الرأسمالية الصناعية تم تضييع مفهوم التوازن الصحيح بين العمل والترفيه». لكن تذكر يوم الاثنين هو أكثر من مجرد رثاء صيغة حياة ماضية، حيث كان العمل أكثر منطقية، وحيث كان لدينا سيطرة أكبر على إيقاعه، وحيث لم يكن «الوقت الضائع بلا هدف» قد تسرب إلى صيغ أكثر تخطيطاً. بل أنه تذكير لنا بما يمكن لنا كسبه من جديد.

بدعة «أخلاقيات العمل»

قال أحد المناضلين النقابيين: «لو أن العمل الشاق بهذه العظمة، لابقاه الأثرياء لأنفسهم». قد تكون أخلاقيات العمل «work ethics»

تضطلع بمهمة إعادة صياغة التكيف مع التغريب بوصفه أخلاقاً «ادخار الوقت». في مرحلة معينة أدرك جميع التلاميذ في المجتمع الرأسمالي بأن التعليم يدور حول تعليم تحمل النشاطات غير الهادفة واستيعاب المعارف غير السياقية ضمن جدول صارم، وذلك كصيغة من التكيف من أجل حياة العمالة المغربة. لكن فقط في القرن التاسع عشر بدأت المدارس تصبح مواقع للتطبيع الثقافي مع الإيديولوجيا الرأسمالية.

تسخيف الوقت الحر

علاوة على التدخل المطلوب في مراحل مبكرة، فقد احتاج القضاء على الاثنين المقدس إلى تعديل جذري على ما كان يعتبر «وقتاً حراً». ففي بداية القرن التاسع عشر كان مصلحو الطبقة الوسطى أمثال جون فوستر حانقين على انتشار نماذج الهوايات: «يا لها من طريقة تلك التي ينفق فيها أولئك الذين لا يملكون تهرباً ذهنياً كل هذا الوقت الثمين؟ نراهم غالباً ما يهدرون ببساطة أجزاء الوقت تلك، سيفعلون ذلك لساعة أو لساعات... سيجلسون على الأريكة أو يستلقون على ناصية أو على أكمة... لينتج عن هذا فراغ تام وكسل... أو يجتمعون في مجموعات على جانب الطريق يتحنون الفرصة لأي شيء يرونه لإلقاء النكات المقرزة والتعبير عن الوقاحة أو التهكم بجلافة، على الشخص الذي يمر».

ولتجنب أن يتعرض المرء لسخرية الطبقة العاملة، تم بسرعة نشر النشاطات المخططة «المتع العقلانية التي ذكرناها» من أجل منح الغاية و«التهذيب» لأولئك الذين يفتقدونها. وبالتالي كان لزاماً أن يتم تطوير صيغ الهوايات غير المحدودة، وهنا بدأ المسار الثقافي الذي أوصلنا في نهاية المطاف إلى أغنية الجوب، التي لا تتجاوز مدتها الثلاث

عند تحقيق المجتمع الاشتراكي لن يعود العمل ليدخل في مجال السيطرة الواعية فحسب، بل سيدخل أيضاً في الوضوح الأساسي. ستصبح المدارس حرة في اكتشاف ما تعنيه أصول التربية، وهي المهمة التي باتت مستحيلة ضمن ظروف المطالب الرأسمالية. وسيحظى الجميع بالوقت والمساحة الكافية من جديد «لإعادة تعلم بعض فنون الحياة الضائعة في الثورة الصناعية: وهي فنون ملء فجوات أيامهم بعلاقات شخصية واجتماعية أكثر ثراء وأكثر تسلية».

مصير الإنسان والتغيير... دروس من حزب غرامشي



على أساس أن الدروس السياسية التاريخية تنبع من قوانين الصراع والتناقضات الاجتماعية، ولأن مرحلة الإمبريالية تقدم أرضية عامة للقضايا الإنسانية المطروحة، يمكن التركيز على التراث السياسي لأحزاب التغيير الجذري في بلادنا في المرحلة النوعية التي يعيشها العالم. ليس ذلك فقط، بل إنها تشكل أيضاً أدوات مواجهة أيديولوجية ضد التيار الليبرالي العدمي المعمم للانقسامات الوهمية الاجتماعية، ومنها مثلاً: الفرز المطلق بين القوى الاجتماعية المتدينة وغير المتدينة، ما يعني استحالة القول بالوحدة الشعبية على أساس وحدة القضايا الملحة المطروحة، كقضية الوجود واستمراره، أي: السلام من جهة، وقضية التقدم والتغيير الاجتماعي الجذري المرتبط به من جهة أخرى.

■ محمد المعوش

في كتاب «النهج الإيطالي نحو الاشتراكية» «مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت - 1980، ترجمة عفيف الرزاز» نصوص مجمعة للأمين العام للحزب الشيوعي الإيطالي بالميرو تولياتي، رفيق غرامشي، خلال مرحلة ممتدة من عشرينات القرن الماضي وحتى الستينات منه، ويطل قضايا مختلفة، منها: الوحدة الوطنية، والعلاقات الدولية، وعلاقة الكنيسة والمجتمع، وكذلك علاقة قوى التغيير الجذري والقوى السياسية المتدينة «هي هنا «الكاثوليكية» في معالجة تولياتي».

يقدم الكتاب صورة شبيهة عامة عن التجربة الشيوعية الإيطالية ما قبل وخلال وبعد الحرب العالمية الثانية، وتجربة المقاومة ضد الفاشية، وكذلك قضية الترابط بين مهام التغيير والتحرير الوطني في إيطاليا.

«مصير الإنسان»

ومن النصوص المختارة محاضرة لتولياتي أقيمت في مدينة بيرغامو الإيطالية (1963)، تحت عنوان «مصير الإنسان» يحاول فيها تولياتي أن يلقي نظرة على العلاقات السياسية والبرنامج السياسي للحزب الشيوعي الإيطالي ارتباطاً بالتحليل العام للمرحلة التاريخية التي كان يمر بها

العالم، والصراع الدولي انطلاقاً من المخاطر التي تشكلها الإمبريالية على البشرية ككل، ويعطي فيها تولياتي مثلاً: الحرب النووية وقضية السلام الدولي، الأزمات المالية والخراب الاقتصادي، قضايا الاغتراب والعزلة الإنسانية، التطور التكنولوجي والتعطيل عن العمل، إضافة إلى مأساة العالم الرأسمالي التي تفكك البنية الاجتماعية وتعزل الأفراد وتكبح التطور الإنساني الشخصي الشامل، ويظهر عقم ووهم الطروحات الليبرالية عن الديمقراطية والحرية الفردية الخاضعة لأسر الاستهلاك والعبودية الاقتصادية والسياسية.

«التواصل الطارئ»

والنقطة المركزية في النص، هي: قضية العلاقة بين القوى الكاثوليكية المتدينة وبين الأحزاب الشيوعية الماركسية، ليس في إيطاليا وحدها بل في العالم الغربي عامة، وينطلق تولياتي من القول: أن مجمل اللوحة العالمية والتناقضات المهددة للبشرية ككل تتطلب مواقف واقعية ومسؤولة وهادئة من القوى السياسية كافة، والالتقاء على توافق عامة وشاملة، تتجاوز «التواصل الطارئ» كما سماه، حول معالجة المسائل المصيرية التي تهدد المجتمع البشري، والتي تفرض هكذا تلاقح. ويؤكد تولياتي: أن الفرز على أساس التدين (والـ لا تدين) هو

فرز يعزز الانقسام الاجتماعي، كما يؤكد في ذات الوقت أن الخلافات الأيديولوجية حول القضايا الفلسفية ليست مطلقاً ولا شرطاً مسبقاً للتلاقح على القضايا البرنامجية الاجتماعية السياسية، التي هي أرضية جامعة ضرورية لمختلف القوى الشعبية في المجتمع، وحلها يفرض الحوار الجدي والمسؤول بين القوى السياسية الاجتماعية الشعبية، دون أن يعني هذا الحوار مساومات فكرية من قبل القوى الجذرية كذلك، بل انطلاقاً من الوحدة الديالكتيكية بين مكونات مختلفة، يمكن أن يكون بينها تناقضات، ولكن في إطار وحدة غير تناحيرية انقسامية، قادرة على توحيد المجتمع حول قضية الحفاظ على الحضارة، وخصوصاً أن القوى الدينية الكاثوليكية «المتملة» بالحزب الديمقراطي المسيحي وقتها بشكل أساس» خاضت تجربة المقاومة ضد الفاشية والنازية إلى جانب الحركة الشيوعية الإيطالية والوصول إلى تحقيق نصر وحالة ديمقراطية اجتماعية جامعة مطلوب تعميمها عبر التغيير الجذري وسياسات اقتصادية شعبية، فالملتفات الفكرية المختلفة حسب تولياتي قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى نقاط وصول متشابهة ومتقاربة، ويعيد تولياتي النداء عدة مرات: «فهل من سبيل لإقامة الاتصال، لا الاتصال الطارئ فقط لحل المسائل السياسية الطارئة، بل الاتصال الأعمق الذي يمكن أن يؤدي إلى مساهمة تقريبية في خلق هذه الحركة الواسعة لإنقاذ حضارتنا، ومنع العالم المتحضر من طريق الدمار الشامل؟ (ص205)» بالرغم وبعد أن «حفرت أخاديد عميقة في وسط الجماهير... الأخاديد التي لم تترد بعد» (ص208) نتيجة الصراع الأيديولوجي والسياسي بين الجانبين في مرحلة «آخر الحروب الصليبية على الشيوعية» (ص208).

ان الفرز علمي
أساس التدين
والـ لا تدين
هو فرز يعزز
الانقسام
الاجتماعي
كما يؤكد في
ذات الوقت
ان الخلافات
الأيديولوجية
حول القضايا
الفلسفية ليست
منطقاً ولا شرطاً
مسبقاً للتلاقح

النظام المتعفن

بعد أكثر من نصف قرن على هذا الطرح، وبعد أن اشتدت أزمة النظام الإمبريالي إلى الحد الذي نرى فيه ليس فقط انفجار تناقضاتها، بل تراجع القوى الإمبريالية نفسها في المجالات كافة، نرى أن طرح تولياتي والحزب الشيوعي الإيطالي متقدم ومثال صالح لمقاربة المسائل المباشرة في دولنا العربية، ليس لأن الأزمة العميقة للرأسمالية هي اليوم في مرحلتها النهائية مادياً ومعنوياً فقط، وهو ما صار مهدهاً للوجود البشري أكثر وأكثر، وخصوصاً تركة هذا النظام المتعفن على مستوى النتائج الاجتماعية والبيئية، بل أيضاً: لأن هناك تشابهات عدة بين إيطاليا التي كانت تعتبر الحلقة الأضعف في الدول الأوروبية من حيث تراجع القوى الصناعية فيها، واتساع النمط الزراعي المتوسط والحرفي الصغير كذلك، وبين دول مثل: سورية، لبنان، الأردن إلى حد ما، ما يعني تشابهاً في بنية الوعي الاجتماعي وخصوصاً حضور الدين الواسع لدى مختلف الفئات الشعبية.

أزمة مصير الإنسان والتغريب والتدمير الشامل للطبيعة، وتفكك البنى الاجتماعية يفرض إذًا: تلاقحاً ودعوة مسؤولة ليس في داخل الدول المعنية، بل بين الدول على النطاق العالمي كذلك، لحل هذه المسائل الوجودية، هذه الدعوة التي نرى انعكاسها الدولي في المحور الصاعد داعم السلام، والقائم على الحوار والتعاون المشترك. هكذا وضد منطق الانقسامات الوهمية والفكر الليبرالي التفتيتي، يمكن للقوى الاجتماعية التوحيد على برامج عمل كبرى في جوهرها: قضايا الإنسانية الشاملة التي تتربط مع مشروع التغيير الجذري المادي والمعنوي.

من جدران الكهوف إلى أعمدة الصحافة

فن الكاريكاتير

من جدران الكهوف إلى أعمدة الصحافة



الصحافة، والذي بلور الكاريكاتير في المجلة والكاريكاتير في الجريدة. السبب الأساس لوجود الفوارق هو الفترة الزمنية الأطول بين العديدين في المجلة تصدر كاسبوعيات إلا أن الأغلبية الساحقة من الجرائد تعتبر يومية ومن هنا فإننا عندما نميز الجريدة عن المجلة فإننا بذلك نقصد الجريدة اليومية.

وإضافة إلى هذا وذاك فإن الوقت الكافي في المجلة يسمح للرسام باستخدام تقنيات أكثر تعقيداً مما يسمح الوقت للرسام في الجريدة، ففي المجلة يمكن تنفيذ الرسم بالألوان المائية أو الزيتية، أما في الجريدة فإن رسام الكاريكاتير مضطر لإلقاء خطوطه السوداء على ورقته البيضاء على عجل وتقديمها لهيئة التحرير، وهكذا فإن الكاريكاتير في المجلة والجريدة يتأثر أيضاً في مجال التقنيات.

والرسم الذي اعتبر قديماً في الجريدة، هو جديد في المجلة لأن الموضوع الحيوي في المجلة يمكن أن يكون ذلك الحدث الذي حصل منذ سبعة أيام أما في الجريدة فإن الحدث الذي جرى قبل يومين يمكن أن يكون موضوعاً غير حيوي، وبالتالي فإن الكاريكاتير في المجلة يمكن أن يكون حيويًا لمدة أطول من الكاريكاتير في الجريدة.

صدر مؤخراً كتابان في حلة جديدة لممدوح حمادة حول فن الكاريكاتير عن دار رسلان بدمشق، كتاب «فن الكاريكاتير من جدران الكهوف إلى أعمدة الصحافة»، وكتاب «الكاريكاتير في الصحافة الدورية»، الكتابان اللذان صدرا في طبعات سابقة عن دار عشروت عام 1999. وعلق ممدوح حمادة عن الحلة الجديدة قائلاً: الكتابان لهما طابع نظري ربما لن تكون قراءتهما ممتعة لمن اعتاد على متعة قراءة الكتب الأدبية.

لؤي محمد

الكتاب الأول: «فن الكاريكاتير من جدران الكهوف إلى أعمدة الصحافة»، محاولة لرصد تاريخ فن الكاريكاتير وتطوره والبحث عن جذوره في تاريخ الفن التشكيلي منذ القدم أيام رسوم الكهوف، وإلى استخدامه في الصحف مع الاطلاع على أعمال الكثير من فناني الكاريكاتير.

يقول ممدوح حمادة في «الكاريكاتير في الصحافة الدورية»: لا يمكن تصوّر كاريكاتير بدون صحافة وكذلك صحافة بدون كاريكاتير، ولكن هذا لا يعني أن الكاريكاتير يرتبط بالصحافة ارتباطاً ألياً، بسبب تعرض الكاريكاتير إلى تأثيرات تتعلق بأول تقسيم في

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



يعتبر الصيد البحري من المهن القديمة في الساحل السوري، توارثه الصيادون عن أجدادهم، ويعتمد الكثيرون منهم على الصيد كمهنة أساسية وترتبط مهنة أخرى بالصيد مثل: مهنة رتي الشباك. من أعراف مهنة الصيد حماية الثروة السمكية والبحر رغم الأحوال السيئة للصيادين. في الصورة مجموعة من الصيادين في أحد مقاهي مدينة جبلة أوائل خمسينيات القرن العشرين.



الملتقى الأول للنحت في جرمانا

استضافت مدينة جرمانا الملتقى الأول للنحت، وضم المعرض 26 منحوتة حجرية وخشبية عرضت في الملعب البلدي في المدينة، في الملتقى الذي استمر لمدة أسبوعين، وشكلت الأعمال مجتمعة معرض نهاية ملتقى النحت الذي أقامه مجلس مدينة جرمانا فضم 23 منحوتة حجرية و3 من الخشب جاءت بمختلف الأساليب والمدارس الفنية بأيدي 26 فناناً وفنانة من مختلف المحافظات، واستندت على رموز ودلالات تمحور معظمها حول الوطن والمرأة. وستوزع المنحوتات الحجرية على مداخل جرمانا وساحاتها الرئيسية أما الخشبية منها فستوضع في قاعات مجلس المدينة.



في ذكرى غسان كنفاني

في الذكرى السادسة والأربعين لاستشهاد الأديب الفلسطيني غسان كنفاني نظم اتحاد الكتاب العرب في دمشق احتفالية ثقافية شملت معرضاً فنياً عن المقاومة، ونشاطاً أدبياً حول دور الشهيد كنفاني وحضوره في ميدان النضال الفلسطيني والأدب المقاوم. ضم المعرض التشكيلي لوحات عن القضية والتراث الفلسطينييين بإطار رمزي وتعبيري ولوحات تدعو لمقاومة الاحتلال بأشكال مختلفة. رسمت اللوحات بالألوان الزيتية والأكريليك مستخدمة رموزاً فلسطينية في الزي والعمارة وبأسلوب مكثف.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

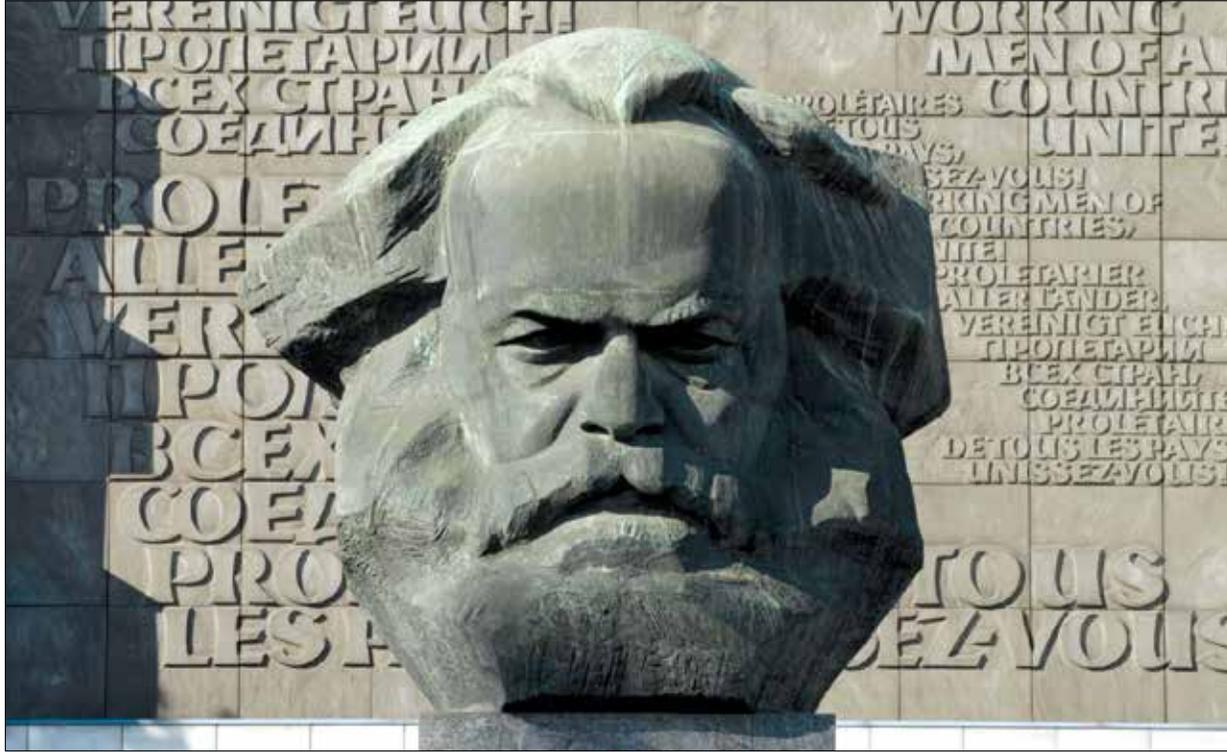
| المحافظة | الإسم | الهاتف | دمشق وريفها | محمد عادل اللحام | 0944484795 | طرطوس | صلاح معنا | 0999725141 | الحسكة | حمدالله ابراهيم | 0999212404 |
|----------|-------------|------------|-------------|------------------|------------|-----------|---------------|------------|--------|-----------------|------------|
| درعا | خالد الشرع | 0968844820 | حمص | محمد زهري زهرة | 0933145891 | حماة | أنور أبوحماسة | 0933763888 | حلب | جمال عبدو | 0933796639 |
| السويداء | هاني خيزران | 0952769397 | اللاذقية | صلاح طراف | 0988386581 | دير الزور | زهير المشعان | 0932801133 | الرقبة | محمد فياض | 0945817112 |

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/07/15» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

في الحديث عن ماركس والماركسية

■ روبرت جاكسون، جامعة
مانشستر متروبوليتان



1- دليل إلى رأس المال لماركس- ديفيد هارفي
من الحركات الاجتماعية ومجموعات قراءة الطلاب، من «رأس المال في القرن الواحد والعشرين» لتوماس بيكيتي، إلى المقالات المنشورة في الفاياننشال تايمز، تعود كتابات ماركس الاقتصادية لتكون في مركز النقاش مرة أخرى. وأحد العناصر الأكثر ارتباطاً بهذه المناقشات هو: الجغرافي ديفيد هارفي. استناداً إلى سلسلة محاضراته الشهيرة عبر الإنترنت، «قراءة رأس المال مع ديفيد هارفي»، فقد أصبح رأس المال لماركس في متناول جمهور أوسع. يقود هارفي القراء من خلال دراسة «قوانين الحركة» للرأسمالية، التي هي صعبة «ولكنها مجزية» في كتاب ماركس، ويقدم قراءة مفتوحة ونقدية. وهو يستخلص الروابط بين هذا النص الذي يغير العالم وبين مجتمع اليوم- مجتمع لا يزال يعاني من هيكلته بعد كل شيء، كنتيجة للآزمة الاقتصادية لعام 2008.

2- كارل ماركس: حياة القرن التاسع عشر- جوناثان سبيربر
يعتبر جوناثان سبيربر، وهو مؤرخ ألمانيا الحديثة، ماركس «أكثر من نبي للحاضر». وكما يوحي العنوان، فإن هذه السيرة الذاتية تتحدث عن حياة ماركس في سياق القرن التاسع عشر. إنها مقدمة يمكننا الوصول إليها لتاريخ فكر ماركس السياسي، وخاصة كمنقذ لمعاصريه. يناقش سبيربر ماركس في مراحل حياته المتعددة- ابن، طالب، صحفي وناشط سياسي- ويقدم العديد من الشخصيات المرتبطة به. ورغم وجود كتاب «كارل ماركس: حياة!» لفرانيسيس وين الشهير، إلا أن كتابات سبيربر تتمتع بقراءتها ذات المستوى العالي وجنورها في الدراسات التاريخية.

3- من «حياة السود تهم» إلى «تحرر السود»- كيانغا ياماتا تايلور
أشار ماركس في كتاباته عن الولايات المتحدة منذ أكثر من 150 عاماً إلى أن: «العامل الأبيض لا يمكن أن يحرر نفسه إذا اعتبر العامل الأسود عدواً له»
يظهر تأثير أفكار ماركس حول العلاقة بين العرق والطبقة في المناقشات حتى يومنا هذا. كتبته الناشطة الأكاديمية كيانغا ياماتا تايلور، التي وصلت إلى مكانة بارزة في حركة «حياة السود تهم» التي انتشرت مؤخراً، وهي عبارة عن قراءة جاءت في الوقت المناسب لأولئك المهتمين بالطرق المختلفة لإعادة العمل بأفكار ماركس في القرن الحادي والعشرين. إنه كتاب خارق، ويربط أصول العنصرية بهياكل عدم المساواة الاقتصادية. بالكثير من الأفكار الماركسية «من بين أمور

«متوفرة على الإنترنت» في عصر حركات «Occupy» و «taking a knee» و «#MeToo»، اكتسبت مناقشة أفكار ماركس وجوداً متزايداً على الإنترنت. ومن أبرز الأمثلة على ذلك: المجلة الاشتراكية، والمنصة الإلكترونية Jacobin، التي يحررها باسكار سونكاراه، والتي وصل عدد متابعيها حالياً إلى حوالي مليون مشاهد في الشهر. وهي تغطي موضوعات من السياسة الدولية والحركات البيئية إلى الإضرابات التعليمية في أوكلاهوما وغرب فرجينيا وحملة بيرني ساندرز الرئاسية، كما أنها مصدر حيوي لكل من يريد معرفة تحليل السياسات المعاصرة التي تأثرت بفكر ماركس.

■ ترجمة جيهان ذياب

أخرى» في جعبتها، تدرس تايلور بشكل نقدي: فكرة مجتمع «أعمى الألوان» ونظام الولايات المتحدة لما بعد أوباما.
4- لماذا كان ماركس على حق- تيري إيغلتن
في هذا الكتاب الاستفزازي والذي يستحق القراءة، يشكك إيغلتن في معقولة عشرة من الاعتراضات الأكثر شيوعاً على فكر ماركس- من بينها، أن أفكار ماركس عفا عليها الزمن في مجتمعات ما بعد الصناعة، وأن الماركسية دائماً تقود إلى الاستبداد في الممارسة، وأن نظرية ماركس حتمية وتقوض حرية الإنسان. يغلف إيغلتن دفاعه الحماسي عن أفكار ماركس برؤية أدبية وثقافية وبالكثير من العاطفية والبراعة.
5- مجلة جاكوبين «Jacobin» وهي

مسرح في ماري



ماري كما في أغلب مدن المشرق العربي ويتجلى في إبداع ألواح ومسامير معدنية منقوشة تحت الأرضيات وأساسات الجدران، وهذا التقليد اعتقادي/ طقسي، وهو عبارة عن حالة تعبدية كانت تجري بشكل مرافق لتشييد معبد أو قصر.

مادة البناء لهذه البيوت كانت من اللبن وكان الأجر يستعمل بكثرة في الأسس. باحة المنزل والغرف معبدة ببلاط من فخار ناعم الجزيئات، أما المرافق الصحية فكان يبلاط قاعها بالقار. وتنبغي الإشارة هنا، إلى تقليد عمراني/ طقسي كان يجري في

وكانت ماري تقسم إلى أحياء، ويسمى كل حي باسم كبير الحي/ في السنن أو المقام/ ويطلق عليه اسم وكيل الحي. وكان البيت في ماري يشتمل على باب على الشارع وغرفة أمامية وهناك فناء محاط بالغرف، وثمة بيوت سكنية مؤلفة من طابقين.

لكل معترض أو هارب من الجيش. ويشير دومنيك شاربان إلى أنه في عام 1769 ق.م، تم إجراء إحصاء عام في البلاد / مملكة ماري، كان الهدف منه مراجعة اللوائح العسكرية. الجدير ذكره أيضاً، هو أنه استخدمت في ماري الإشارات الضوئية لتأمين الاتصالات السريعة في فترات الطوارئ أو الحوادث، ولطلب النجدة وحالات الإنذار بخطب ما. أما من جهة بيوت ماري، فقد كانت على شكل مستطيل أو شبه منحرف، تتجمع إلى بعضها البعض في كتل، تفصل بينها مسافات على شكل مساحات/ ساحات محاطة ببوابات.

وجرى احتجاز إيمار لرئيس فرقة موسيقية من ماري مع الآتهم، وكانوا قادمين بعد إقامة حفلة في حلب، وتم احتجازهم حتى تدفع ماري ما يتوجب من ديون عليها إلى إيمار. يشار إلى وجود صناعة للمراكب في ماري/ إضافة إلى توتول. كما وتميزت ماري بصنع العربات أيضاً. وكانت الخدمة العسكرية مطبقة في مملكة ماري، ويشير أندريه بارو إلى أن الوثائق أشارت إلى حمل أحد المسؤولين العسكريين في ماري، رأس شخص يدعى حانيان، رفض واعتراض/ ويبدو أنه هرب/ من الخدمة العسكرية، بحيث جال هذا المسؤول في المملكة ليجعله عبرة

في الكتاب الصادر عن جامعة دمشق وضمن سلسلة الأدب العلمي يشير د. بشار خليف إلى وجوه متعددة من حضارة مدينة ماري: " وكان يوجد في ماري مسرح، تعرض عليه مسرحيات غنائية تحت إشراف موكانيشوم، وتذكر لوائح التعيينات، موسيقيين وموسيقيات يتلقون الطعام والخبز من القصر، كما تفصح إحدى الرسائل عن موسيقيين مسافرين مع قوافل".